

محتويات

الصفحة

53	الفصل الرابع القطاع الصناعي.....
53	نظرة عامة.....
55	مصادر توليد الناتج في القطاع الصناعي.....
55	العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي.....
56	تطورات الصناعة الاستخراجية خلال عام 2001.....
58	تطورات الصناعة التحويلية خلال عام 2001.....
59	الصناعات الهيدروكربونية.....
59	صناعة تكرير النفط.....
59	الصناعات البتروكيمياوية.....
60	صناعة الغاز.....
61	صناعة الأسمدة.....
62	صناعة الأسمنت.....
62	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر.....
63	صناعة الحديد والصلب.....
66	صناعة الألمنيوم.....
67	صناعة الأدوية.....
68	صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية.....
69	الصناعات الغذائية.....
69	قضايا مستقبلية.....
69	تطوير القطاع الصناعي.....
70	صناعة المعلومات العربية.....
71	الملكية الصناعية.....
72	توقعات البحث والتطوير.....
75	ملحق : (1/4) القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (بالأسعار الجارية).....
75	(1990 و1995 و1998-2001).....
76	ملحق (2/4) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية).....
76	(1990 و1995 و1998-2001).....
77	ملحق (3/4) : القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج.....
77	المحلي الإجمالي في الدول العربية -بالأسعار الجارية (2001).....
78	ملحق (4/4) : إنتاجية العمالة في القطاع الصناعي للدول العربية.....
78	(1990 و1997-2000) (بالأسعار الجارية).....

ملحق (5/4) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية وتوزيعها حسب النشاطات	79
للدول العربية (2001)	79
ملحق (6/4) : الإنتاج الاستخراجي أو التصنيع الأولي للمعادن في الدول	80
العربية (2001)	80
ملحق (7/4) : إجمالي طاقات التكرير القائمة في الدول العربية	81
(1997-2001)	81
ملحق (8/4) : المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات التكرير	82
ومشتقات البتروكيماويات والغاز الطبيعي (2001)	82
تابع ملحق (8/4) : المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات التكرير	83
ومشتقات البتروكيماويات والغاز الطبيعي (2001)	83
ملحق (9/4) : الطاقات القائمة والإنتاج الفعلي للأسمدة ومنتجاتها الوسيطة	84
وخاماتها الأولية في الدول العربية (2000)	84
ملحق (10/4) : تغير أسعار بعض منتجات الأسمدة وخاماتها (2000-1995)	85
ملحق (11/4) : الطاقات القائمة وإنتاج واستهلاك الأسمنت والكلنكر في	86
الدول العربية (2000)	86
ملحق (12/4) : صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	87
ملحق (13/4) : الإنتاج الفعلي من المنتجات الوسيطة والنهائية من الحديد	88
والصلب حسب المنتجات (2000-1990)	88
تابع ملحق (13/4) : الإنتاج الفعلي من المنتجات النهائية من الحديد	89
والصلب حسب الدول العربية (2000-1990)	89
ملحق (14/4) : صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية	90
ملحق (15/4) : صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	91
ملحق (16/4) : إنتاج بعض الدول العربية من بعض السلع الغذائية المصنعة	92
(1992 و 1996 و 2000)	92

الفصل الرابع القطاع الصناعي

نظرة عامة

شهد القطاع الصناعي تراجعاً في أدائه خلال عام 2001، إذ انخفض ناتجه بمعدل 8.9 في المائة، بالمقارنة مع معدل نمو بلغ 41 في المائة سجله في العام السابق. وبلغت القيمة المضافة له خلال العام نحو 245.2 مليار دولار بالأسعار الجارية مقارنة بنحو 269.2 مليار دولار في عام 2000، الجدول رقم (1) والملحق رقم (3/4).

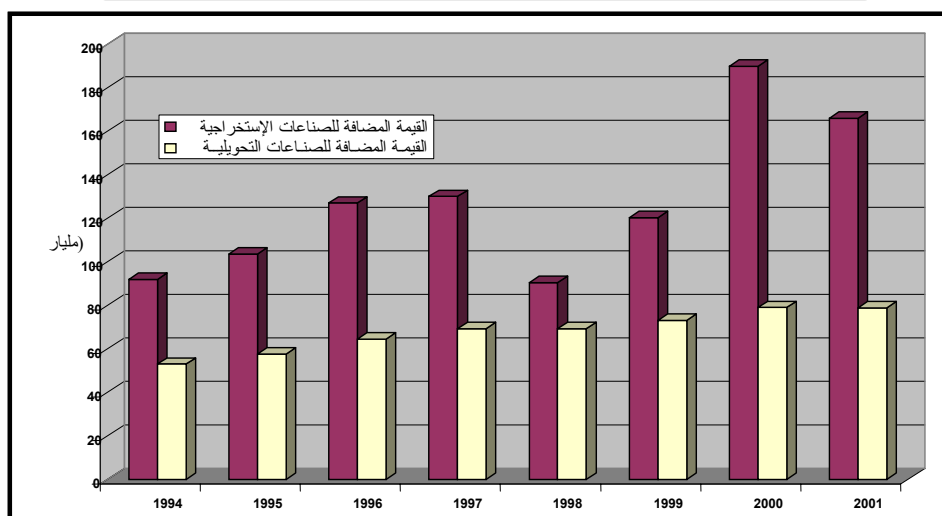
ويتأثر الأداء الصناعي العربي بشدة بالتغيرات التي تحدث في الصناعة الاستخراجية على وجه الخصوص لمساهمتها الكبيرة في ناتج القطاع، ولاعتماد الصناعة التحويلية في العديد من الدول العربية على منتجات الصناعة الاستخراجية، كمادة أولية للإنتاج والتصدير، وعلى مداخلها لتمويل المشاريع الجديدة. ويعزى جزء كبير من تراجع أداء القطاع الصناعي هذا العام إلى انخفاض إنتاج النفط وأسعاره، وبالتالي انخفاض العوائد النفطية التي تشكل نسبة عالية من القيمة المضافة في الصناعة الاستخراجية.

وقد بلغت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية عام 2001 حوالي 166.5 مليار دولار، مقارنة بحوالي 190.1 مليار دولار عام 2000، وقدرت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العربي بحوالي 23.4 في المائة. وتتباين نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من دولة عربية إلى أخرى، وتتراوح بين 0.5 في المائة في جيبوتي و 56.4 في المائة في قطر، وعلى مستوى الدول العربية ككل، فقد مالت هذه النسبة للانخفاض والتذبذب خلال العقد الماضي نتيجة تأثرها باتجاهات الطلب والأسعار في الأسواق العالمية للنفط والغاز، حيث بلغت 15 في المائة في عام 1998، وزادت عام 1999 لتصبح 18.7 في المائة، ثم بلغت 26.2 في المائة في عام 2000، الجدول رقم (1) والملحق (1/4).

أما الصناعة التحويلية، فقد انخفضت قيمتها المضافة بصورة طفيفة خلال عام 2001 وذلك بنسبة بلغت نحو 0.5 في المائة، وقدرت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العربي بحوالي 11.1 في المائة مقارنة بحوالي 10.9 في المائة في العام السابق. وتتباين أيضاً مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول العربية فرادى، وتتراوح بين 2.3 في المائة في جيبوتي و 18.6 في المائة في مصر، وتتجاوز نسبتها 10 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية ومصر والمغرب وهي أقل من ذلك في باقي الدول العربية.

وقد بقيت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2001 شبه ثابتة، وتراوحت بين 10.3 في المائة و 11.1 في المائة. ويتضح من الشكل رقم (1) أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية قد نمت باستمرار خلال الفترة 2001-1994، وهي تتأثر إيجابياً وسلبياً بالتطورات في القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية، الجدول رقم (1) والملحق (2/4) والشكل (1).

الشكل (1): تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية والصناعة والتحويلية
في الوطن العربي، خلال الفترة 1994-2001



الجدول رقم (1)
قيمة الناتج الصناعي العربي
(بالأسعار الجارية)

(مليار دولار)

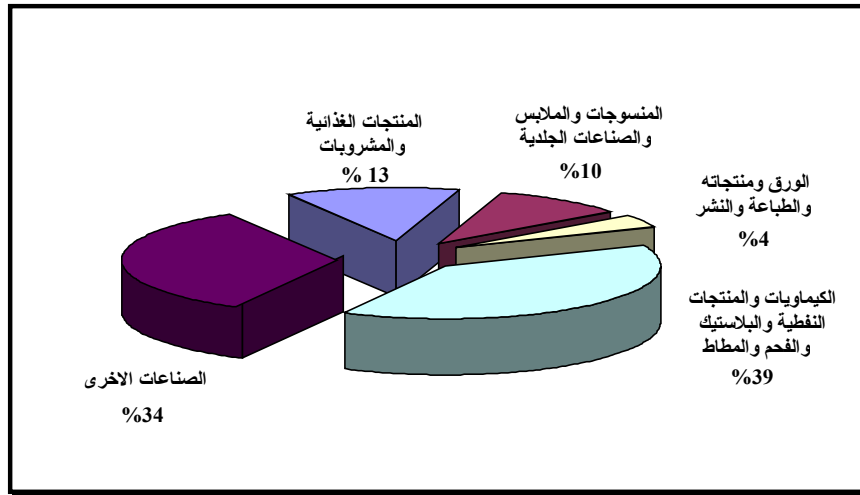
إجمالي القطاع الصناعي			الصناعة التحويلية			الصناعة الاستخراجية			السنة
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	
29.1	-	145.0	10.6	-	53.0	18.5	-	92.0	1994
30.2	11.1	161.1	10.8	8.5	57.5	19.4	12.6	103.6	1995
31.4	17.1	188.6	10.3	7.1	61.6	21.1	22.6	127.0	1996
31.2	4.0	196.1	10.5	7.3	66.1	20.7	2.4	130.0	1997
26.1	19.7-	157.4	11.1	1.1	66.8	15.0	30.4-	90.5	1998
29.6	21.2	190.9	10.9	5.5	70.5	18.7	32.9	120.4	1999
37.1	40.9	269.2	10.9	11.9	79.1	26.2	57.8	190.1	2000
34.5	8.9-	245.2	11.1	0.5-	78.7	23.4	12.3-	166.5	2001

* النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.
المصدر: الملاحق (1/4)، (2/4)، (3/4).

مصادر توليد الناتج في القطاع الصناعي

لم يتغير كثيراً توزيع مصادر القيمة المضافة في الصناعة التحويلية خلال عام 2001 مقارنة بعام 2000. فلقد شكلت مساهمة صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم الحجري والمطاط نحو 39 في المائة، من ناتج الصناعة التحويلية، أما الصناعة الغذائية فقد ساهمت بنحو 13 في المائة، والمنسوجات والملابس والصناعات الجلدية بنحو 10 في المائة، والورق بنحو 4 في المائة، بينما تساهم الصناعات الأخرى بحوالي 34 في المائة، الملحق (5/4) والشكل (2).

الشكل (2): التوزيع النسبي لمصادر القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية
فـ، الدة، العسة عام 2001



وتتفاوت مساهمة هذه النشاطات الصناعية في توليد الناتج بوضوح بين الدول العربية. ففي مجموعة الدول المنتجة للمنسوجات والملابس والصناعات الجلدية، ترتفع مساهمة هذه الصناعة كما هو الحال في الإمارات وتونس وسورية وقطر والمغرب ومصر ولبنان. ومن جهة أخرى، تشكل الصناعات الغذائية مساهمة مرتفعة نسبياً في كل من سورية ولبنان، بينما تتراوح مساهمة الصناعة الكيماوية والمنتجات النفطية والبلاستيك ما بين 10 في المائة و 83 في المائة من ناتج الصناعة التحويلية في جميع الدول العربية باستثناء سورية ولبنان وموريتانيا وترتفع بشكل ملحوظ في كل من الكويت والإمارات والسعودية وقطر.

العمالة والإنتاجية في القطاع الصناعي

يقدر عدد العاملين في الصناعة عام 2001 بحوالي 19.3 مليون، مقارنة بحوالي 18.9 مليون في عام 2000. وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات العمالة تقريبية لأنها لا تشمل على العمالة في القطاع غير المنظم والعاملين في المنشآت

الصغيرة، كما أنه لا يتم استبعاد العمالة الصناعية غير المباشرة في قطاعات المياه والغاز والتشييد من تقديرات العمالة في الكثير من الدول العربية.

وأدى انخفاض الناتج الصناعي عام 2001 إلى انخفاض إنتاجية العامل الصناعي العربي بنسبة تقدر بحوالي 9.8 في المائة. فقد بلغت إنتاجية العامل عام 2001 حوالي 13.4 ألف دولار مقارنة بحوالي 14.8 ألف دولار لعام 2000 و 10.7 ألف دولار لعام 1999، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي
وإنتاجية العامل الصناعي العربي (2001-1999)

(بالدولار)

إنتاجية العامل العربي	متوسط نصيب الفرد			السنة
	المجموع	الصناعة التحويلية	الصناعة الإستخراجية	
10677	715	264	451	1999
14837	986	289	697	2000
13387	881	284	597	2001

المصدر: الملاحق (1/4 حتى 4/4).

تطورات الصناعة الإستخراجية خلال عام 2001

بلغ متوسط إنتاج النفط عام 2001 نحو 20.5 مليون ب/ي مقارنة بـ 21.0 مليون ب/ي عام 2000، وتدنّت عائدات النفط بنسبة 21 في المائة، أي من نحو 192 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 152 مليار دولار عام 2001. وفيما يخص إنتاج الغاز الطبيعي في الدول العربية، فقد بلغ 414.9 مليار متر مكعب عام 2000 مقارنة بحوالي 382 مليار متر مكعب عام 1999، الملحق (6/4).

ويقدر الاحتياطي النفطي المؤكد في الدول العربية عام 2001 بحوالي 650.8 مليار برميل، بزيادة نسبتها 0.6 في المائة عن عام 2000، ويمثل حوالي 61 في المائة من الاحتياطي العالمي، ويبلغ الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في الدول العربية عام 2001 نحو 40.7 تريليون متر مكعب، وبزيادة قدرها 9.9 في المائة عن عام 2000، أي 25.5 في المائة من الاحتياطي العالمي. ويعزى الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى زيادة إحتياطيات قطر من 11.15 تريليون متر مكعب إلى 14.61 تريليون متر مكعب.

ومن التطورات المهمة في مجال النفط الخام عام 2001 تحقيق اكتشاف نفطي كبير من قبل شركة نمساوية في حوض مرزق بليبيا مما أضاف 250 مليون برميل إلى الاحتياطيات، وتستهدف الشركة الوصول إلى مستوى 400 مليون برميل خلال العامين المقبلين. كما زادت احتياطيات الجزائر من النفط بنسبة 6 في المائة لتصل إلى 12 مليار برميل، وارتفعت تقديرات احتياطيات سورية بنسبة 26 في المائة لتصل إلى 3.15 مليار برميل.

وتواصلت جهود الاستكشاف في السودان، خصوصاً في حقلي الصقر وشولونجو، ويقدر الاحتياطي بحوالي 0.81 مليار برميل عام 2001، بزيادة تبلغ 0.55 مليار برميل عن عام 2000 أي بنسبة 212 في المائة، عما كان عليه من قبل. كما تتواصل جهود المغرب في الاستكشاف عن طريق توقيع عدة عقود استكشاف من ضمنها توقيع عقدين للتقيب عن النفط في المناطق المحاذية للريف الغربي مع شركة أمريكية وأخرى بريطانية.

وأما بالنسبة لتطورات الصناعات الاستخراجية الأخرى، فقد بلغ احتياطي الدول العربية من خام الحديد حوالي 10.4 مليار طن، وبطاقة استخراجية تبلغ نحو 22.7 مليون طن، وطاقة إنتاج الزنك 297 ألف طن، وطاقة إنتاج خام الرصاص 169 ألف طن، وطاقة إنتاج النحاس 24.8 ألف طن، وطاقة إنتاج الفحم الحجري 1265 ألف طن. الملحق (6/4). وعلى مستوى الدول العربية فرادى، يلاحظ أن احتياطيات الفوسفات في المغرب تقدر بحوالي 45 مليار طن، بلغ الإنتاج منها عام 2000 حوالي 20 مليون طن من صخر الفوسفات، وحوالي 3 مليون طن من الحامض الفوسفوري.

وفي السعودية قامت شركة معادن السعودية وهي شركة حكومية، بتطوير صناعة التعدين لزيادة استغلال الفوسفات في شمال المملكة، حيث استثمرت نحو 2.93 مليار دولار للتقيب عنه. وتقدر الاحتياطيات بحوالي 7.8 مليار طن. كما استثمرت هذه الشركة في مشروع الجلاميد لإنتاج الفوسفات بطاقة 110 مليون طن في السنة، وتهدف أيضاً إلى تعدين المغنيسيوم والذي تقدر احتياطياته بحوالي 1.6 مليون طن وبطاقة إنتاجية قدرها 20 ألف طن سنوياً كذلك بدأت هذه الشركة في الإنتاج من مناجم الحجاز للذهب والفضة التي تحتوي على احتياطيات تقدر بحوالي 3.5 مليون طن لإنتاج 51 ألف أوقية من الذهب و 232 أوقية من الفضة سنوياً خلال السنوات الخمس القادمة. ومن جانب آخر، تم اكتشاف موقع جديد في السعودية للرمال الأبيض "سيلكاساند" والذي يحتوي على خام شبه نقي من أكاسيد السيلكا (من 97 إلى 99 في المائة) ويجري حالياً تقييم الاحتياطيات وتشجيع القطاع الخاص على استغلالها لإنتاج الزجاج والذي يقدر الطلب عليه في السعودية وحدها بحوالي 600 ألف طن سنوياً.

خصخصة قطاع الصناعة في المغرب

انطلقت جهود الخصخصة في المغرب عام 1983 وتولت وزارة المالية مهمة إدارة وتنفيذ هذا النشاط، وفي عام 1989 استحدثت وزارة الشؤون الاقتصادية والخصخصة، وفي عام 1991 أنشئت وزارة التجارة والصناعة والخصخصة، وفي عام 1993 أنشئت وزارة للخصخصة مكلفة بخصخصة القطاع العام، وفي عام 1998 أنشئت وزارة القطاع العام والخصخصة، وتم في عام 2001 إعادة تنظيم برامج الخصخصة، وضمها إلى وزارة الاقتصاد والمالية والخصوصية والسياحة (الوزارة).

ومن الناحية القانونية، وفر القانون رقم 39 لسنة 1989 وتعديلاته، بموجب القوانين أرقام 34، 35 لسنة 1998، الإطار القانوني لبرامج الخصخصة في المغرب، وساهمت عدة مراسيم ملكية وقرارات وزارية في تسهيل تطبيق هذه القوانين.

وتعنى حالياً ثلاث جهات ببرامج الخصخصة في المغرب هي الوزارة، ولجنة الخصخصة ولجنة التقييم وتتم الخصخصة إما باستدراج العروض والبيع المباشر أو البيع في البورصة أو تملك العاملين أو البيع المباشر.

وباستخدام أسلوب البيع المباشر، تم حتى نهاية عام 1999 خصخصة 32 في المائة من رأس مال شركة تعمل في مجال صناعة الملابس، و 30 في المائة من رأس مال شركة أخرى تعمل في نفس المجال، 26 في المائة من رأس مال شركة للصلب.

وبطريقة استدراج العروض متبوعاً بالبيع المباشر، تمت خصخصة ما نسبته 34 في المائة من رأس مال شركة لتعدين النحاس، وما نسبته 40 في المائة من رأس مال شركة لتعدين الكوبالت، وما نسبته 35 في المائة من رأس مال شركة لتعدين أملاح الفلور.

وبموجب أسلوب البيع المباشر وتمليك العاملين، تم خصخصة 86 في المائة من رأس مال شركة للمعدات الكهروميكانيكية، و 10 في المائة من رأس مال شركة متخصصة في الغازات الصناعية والمحركات الكهربائية، و 22 في المائة من اسهم شركة تنتج الإطارات.

وتم اتباع أسلوب استدراج العروض وتمليك العاملين في خصخصة 76 في المائة من اسهم شركة لإنتاج الكحول من المولاس، واتباع أساليب استدراج العروض والبيع المباشر والبيع في البورصة لتخصيص 69 في المائة من اسهم شركة لتعدين الفضة، و 81 في المائة من رأس مال شركة لاستخراج الفوسفات، و 70 في المائة من اسهم شركة للحديد وأخرى للتكرير، واستخدمت كل الأساليب مجتمعة لبيع شركة للحديد وأخرى للتكرير.

كما عرضت الدولة للبيع أيضاً خمس شركات صناعية مملوكة بالكامل تقريباً للقطاع العام، منها ثلاث شركات لصناعة السكر، وشركة للمنسوجات، وشركة للتبغ، بالإضافة إلى 38 في المائة من اسهم شركة للسيارات، و 85 في المائة من اسهم شركة للسكر، و 43 في المائة من اسهم شركة لتعدين المنجنيز، و 59 في المائة من اسهم شركة للمنسوجات، و 11.4 في المائة من اسهم شركة أخرى للمنسوجات معروضة للبيع.

تطورات الصناعة التحويلية خلال عام 2001

تتضمن الصناعات التحويلية مجموعة من الأنشطة الصناعية من أهمها: الصناعات الهيدروكربونية (وتشمل صناعة التكرير والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الغاز) وصناعات الأسمدة والأسمدة والألمنيوم والملابس والأغذية والحديد والصلب والأدوية وصناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر.

الصناعات الهيدروكربونية

صناعة تكرير النفط

انخفضت طاقات التقطير الابتدائي في الدول العربية خلال عام 2001 بمقدار 9 ألف ب/ي عما كانت عليه عام 2000 لتصل إلى 6806 ألف ب/ي، أي بنسبة بلغت نحو 0.1 في المائة. ويلاحظ حدوث هذا النقصان في الوقت الذي تم فيه تشغيل مصفاة جديدة في الشارقة بطاقة 75 ألف ب/ي، (وبذلك يزداد عدد المصافي العربية إلى 68 مصفاة)، وأيضاً استئناف تشغيل الوحدة الثالثة في مصفاة ميناء الاحمدي في دولة الكويت. وقد تم الشروع في بناء وحدة تقطير جديدة في مصفاة رأس تنورة في السعودية بطاقة 200 ألف ب/ي، يتوقع لها أن تدخل الخدمة عام 2003. كما تم الشروع أيضاً في إجراء دراسة لتحديث وتوسيع المصافي الكويتية الثلاث، وإلحاق وحدة جديدة لنزع الكبريت بمصفاة الاحمدي. كذلك تمت دراسة إنشاء أربع مصافي صغيرة جديدة طاقة كل منها 10 ألف ب/ي في العراق. وأيضاً هناك دراسة لتطوير وتحديث مصفاة (سامير) في المغرب بحيث تزداد طاقتها الإنتاجية بمقدار 10 مليون طن/سنة، ويتوقع أن تنجز عملية التطوير والتحديث قبل نهاية عام 2004، وبتكلفة تبلغ حوالي 600 مليون دولار. وفي اليمن يجري تحديث لمصفاة مأرب. وأخيراً تم توقيع اتفاقية مع القطاع الخاص السعودي وشريك بريطاني لإنشاء مصفاة في مدينة المكلا، طاقتها 100 ألف ب/ي بتكلفة تقدر بحوالي 895 مليون دولار، الملحقين (7/4) و(8/4).

ومن جانب آخر، تم إنشاء مصنع لإعادة تدوير زيوت (التشحيم) المستعملة في السعودية، واعتماد برنامج لتحديث مصفاة النفط في البحرين يشتمل على بناء وحدة لإنتاج الهيدروجين وأخرى للتكسير بواسطة الهيدروجين. كذلك، تم تحديث وحدة إنتاج الديزل منخفض الكبريت، وتقدر تكلفة هذا البرنامج بحوالي 950 مليون دولار ويتوقع أن يستكمل إنجازه خلال عام 2004. وتسعى الإمارات إلى إنتاج الجازولين الخالي من الرصاص وزيت الوقود منخفض المحتوى الكبريتي وذلك قبل نهاية عام 2005.

الصناعات البتروكيماوية

بدأ في عام 2001 تصدير إنتاج المجمع البتروكيماوي الذي تملكه الشركة الإماراتية للدائن البلاستيكية من مادة البولي إيثيلين. ويتكون هذا المجمع من وحدة لتكسير الايثان بطاقة 600 ألف طن/سنة ووحدين لإنتاج البولي إيثيلين بنوعية منخفض ومرتفع الكثافة بطاقة 225 ألف طن/سنة لكل منهما.

وتقوم شركة قطر للبتر وكيموايات ببناء مجمع جديد في مدينة امسيعيد، يتكون من وحدة لإنتاج الايثيلين بطاقة 500 ألف طن/سنة، وأخرى لإنتاج البولي إيثيلين بطاقة 460 ألف طن/سنة، وثالثة لإنتاج مادة الهكسين -1، بطاقة 47 ألف طن/سنة. ويتوقع أن يدخل هذا المشروع مرحلة الإنتاج خلال الربع الثاني من عام 2002. كما وقعت شركة قطر للبترول اتفاقية مع شركة أمريكية لبناء مجمع عالمي للبتر وكيموايات بمدينة رأس لفان الصناعية، يشتمل على وحدات

لتكسير الايثان، وإنتاج 1.2 مليون طن من الايثيلين في السنة، وأيضاً مصنع لإنتاج 0.75 مليون طن/سنة. من مادة البولي ايثيلين، ويحصل المجمع على المادة الأولية الرئيسية وهي الغاز الطبيعي من حقل الشمال.

وتواصل شركة سابك السعودية برنامجها التوسعي في الصناعات البتروكيماوية الذي بدأت تنفيذه خلال السنوات الماضية، حيث دخل مجمع شركة ينبع للبتروكيماويات، لإنتاج الايثيلين بطاقة 800 ألف طن/سنة، مرحلة الإنتاج، كما أبرمت شركة الجبيل المتحدة للصناعات البتروكيماوية، المملوكة بالكامل لسابك، عقداً لبناء وحدة لتكسير الايثان في مدينة الجبيل الصناعية، وإنتاج الايثيلين بطاقة مليون طن/سنة، وتقع هذه الوحدة ضمن مجمع ضخم تقوم الشركة ببنائه لإنتاج المواد الأولوفينية ومنها أوليفينات ألفا الخطية بطاقة 150 ألف طن/سنة، ومادة ايثيلين جلايكول بطاقة 575 ألف طن/سنة، والبولي ايثيلين بطاقة 800 ألف طن/سنة. كذلك تقوم الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات ببناء مجمع جديد سينتج في المرحلة الأولى الميثانول بطاقة 850 ألف طن/سنة ومادة بيوتان ديول بطاقة 50 ألف طن/سنة، ويتوقع في المرحلة الثانية إضافة وحدة لإنتاج أحادي أكسيد الكربون بطاقة 140 ألف طن/سنة، ووحدة ثانية لإنتاج أحادي الفينيل كلوريد بطاقة 7 آلاف طن/سنة.

صناعة الغاز

شهدت هذه الصناعة عدة تطورات خلال عام 2001 خصوصاً في دولة قطر التي تمتلك أكبر احتياطي للغاز الطبيعي بين الدول العربية وثالث أكبر احتياطي للغاز في العالم بعد روسيا وإيران. وقد بلغ معدل إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي عام 2000 حوالي 414.9 مليار متر مكعب/سنة، ومعدل إنتاجها من سوائل الغاز الطبيعي حوالي 2062 ألف ب/ي، ووصلت طاقات تسيليل الغاز إلى حوالي 49.3 مليون طن/سنة، وتم استهلاك 285 ألف ب/ي من الغاز المسال. وفيما يخص نقل الغاز المسال فقد تم نقل 35.3 مليار متر مكعب بواسطة الأنابيب عام 2000، بزيادة عن عام 1999 نسبتها 4.7 في المائة، كما تم نقل 48.1 مليار متر مكعب بواسطة الناقلات عام 2000، أي بزيادة عن عام 1999 نسبتها 15 في المائة.

ومن تطورات هذه الصناعة عام 2001، استمرار العمل في مشروع دولفين لنقل الغاز من قطر إلى أبوظبي، ثم جبل علي في دبي، بطاقة 2 مليون قدم مكعب/اليوم، عبر خط أنابيب تحت البحر طوله حوالي 370 كم، وبتكلفة تقديرية تبلغ حوالي 4 مليار دولار، حيث تم توقيع اتفاقية بين قطر والإمارات لأقسام التطوير والإنتاج. وقد بدأ مرحليا تزويد جبل علي في دبي بالغاز الطبيعي من أبو ظبي بواسطة خط أنابيب طوله 112 كم وبطاقة 500-800 ألف قدم مكعب في اليوم، وذلك إلى حين استقبال الغاز القطري بعد إنجاز مشروع دولفين. كما وقعت قطر أيضاً اتفاقاً مع شركة أمريكية لتنفيذ مشروع لتحويل الغاز الطبيعي إلى مقطرات نفطية بطاقة 80-100 ألف ب/ي، يتوقع أن يتم إنجازه عام 2005، كما وتجرى دراسة مشروع آخر لتحويل الغاز الطبيعي إلى مقطرات نفطية بطاقة 24 ألف ب/ي مع شركة ساسول، كذلك وقعت شركة رأس لفان للغاز الطبيعي المسيل، وشركة إيطالية، اتفاقاً تزود قطر بموجبه الشركة الإيطالية بنحو 3.5 مليون طن من الغاز سنوياً، على مدى 25 سنة ابتداء من 2005، وذلك من غاز حقل الشمال.

وتنوي مصر تنفيذ مشروع لتحويل الغاز الطبيعي إلى مقطرات سائلة، بطاقة 610 ألف طن/سنة، لإنتاج غاز البترول المسال والبروبان والمكثفات، وبتكلفة تقدر بحوالي 312 مليون دولار، على أن يدخل المشروع مرحلة الإنتاج عام 2004، الملحق (8/4) كما أن شركة غاز الشرق تقوم بإنشاء خط لنقل الغاز المصري بطاقة قدرها 10 بليون قدم مكعب في السنة من سيناء إلى مدينة العقبة الأردنية طوله حوالي 270 كم، وبتكلفة تبلغ حوالي 250 مليون دولار. وتنوي سورية إنشاء خط لتزويد لبنان بالغاز الطبيعي، طوله حوالي 45 كم في المرحلة الأولى، وبطاقة ابتدائية قدرها 1.5 مليون متر مكعب في اليوم، تزداد إلى 6 مليون متر مكعب في اليوم بعد إنجاز المرحلة الثالثة من المشروع.

ومن جانب آخر، تم التوقيع في سلطنة عمان على اتفاقية لتشغيل وصيانة مرافق نقل الغاز مع إحدى شركات خدمات الطاقة وذلك لمدة 5 سنوات ابتداء من عام 2000، كما تنوي عمان إضافة خط ثالث جديد لإنتاج الغاز الطبيعي المسيل بطاقة إنتاجية 3.3 مليون طن/سنة وبتكلفة قدرها 650 مليون دولار، وتسعى كذلك لمد خطين جديدين لنقل الغاز الطبيعي بين صحار وصلالة بقطر 30 بوصة وطول كل منهما 300 كم. ووقعت الحكومة السعودية عام 2001 ثلاث اتفاقيات لتطوير قطاع الغاز مع 8 شركات عالمية وذلك في عدة مجالات من بينها تحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية، وتنوي شركة أرامكو السعودية زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي ليصل إلى 7.5 مليون متر مكعب في اليوم عام 2004.

صناعة الأسمدة

تعتبر صناعة الأسمدة من الصناعات المهمة في الدول العربية سواء تلك التي يتوفر بها مخزون للغاز الطبيعي مثل مصر وسورية وقطر، أو تلك التي تتوفر بها خامات للفوسفات مثل تونس والمغرب والأردن.

وتلعب الأسمدة دوراً مهماً في رفع الإنتاجية الزراعية وبالتالي في توفير الغذاء في ظل النمو المتزايد للسكان. واستجابة للطلب المحلي والعالمي، فقد شهدت صناعة الأسمدة تطوراً ملحوظاً خلال عقد الثمانينات مما جعلها تحتل مركزاً مرموقاً على الصعيد العالمي، حيث أن حصة الأسمدة المنتجة في العالم العربي تمثل نسبة كبيرة متزايدة من إجمالي الصادرات العالمية. أما بالنسبة للطاقة الإنتاجية، فإن طاقة إنتاج صخر الفوسفات في الدول العربية قد مثلت عام 2000 حوالي 30 في المائة من الطاقة الإنتاجية العالمية، بينما مثلت طاقة إنتاج ثلاثي الفوسفات الرفيع 20 في المائة من إجمالي الطاقة العالمية.

وتشير الإحصاءات المتاحة إلى أن إنتاج مختلف أنواع الأسمدة ومنتجاتها الوسيطة قد ارتفع من 109.5 مليون طن عام 1999، إلى 111.6 مليون طن عام 2000، وترجع الزيادة بالدرجة الأولى إلى زيادة إنتاج الامونيا النيتروجينية وصخر الفوسفات. أما الصادرات، فقد استمرت في الانخفاض للعام الثالث على التوالي لتصل إلى 39.6 مليون طن عام 2000، كما انخفض الاستهلاك المحلي من 58.3 إلى 57.8 مليون طن. وعلى صعيد الأسعار، استقر سعر صخر الفوسفات عند 45 دولار/طن. هذا، وقد ارتفعت أسعار الامونيا واليوريا والكبريت بشكل ملحوظ خلال عام 2000

بالمقارنة مع 1998 في حين انخفضت أسعار ثنائي فوسفات الأمونيوم وحامض الفوسفوريك، وذلك لوجود فائض في إنتاج هاتين المادتين في الوقت الحاضر، الملحقين (9/4) و(10/4).

صناعة الأسمنت

استقرت الطاقة التصميمية لإنتاج الأسمنت في الدول العربية عند حوالي 129 مليون طن من الأسمنت، وحوالي 110 مليون طن من الكلنكر. وقد زاد إنتاج الأسمنت من 90 مليون طن عام 1999 إلى 98 مليون طن عام 2000، أي بنسبة قدرها حوالي 9 في المائة، كما زاد إنتاج الكلنكر من 82 مليون طن عام 1999 إلى 87 مليون طن عام 2000، أي بنسبة قدرها حوالي 6 في المائة. وهذه الزيادة ناشئة عن النشاط القائم في حركة البناء المواكبة لتحسن عائدات النفط، حيث زاد الاستهلاك من 94 مليون طن عام 1999 إلى 96 مليون طن عام 2000. ويلاحظ أن استغلال الطاقات التصميمية للمصانع قد تحسن للسنة الثالثة، من 47 إلى 70 ثم إلى 76 في المائة للأعوام 1998 و1999 و2000 على التوالي، بالنسبة للأسمنت، ومن 34 إلى 75 إلى 79 في المائة على التوالي بالنسبة للكلنكر. ويرجع هذا التحسن إلى عدة عوامل أهمها زيادة الطلب على الأسمنت والاتجاه إلى التخصص، ودخول خطوط جديدة للإنتاج، الملحق (11/4).

وتعتبر السعودية أكبر مصدر للأسمنت، تليها عمان والإمارات والأردن ثم المغرب، ويتوقع أن يتقلص فائض إنتاج الأسمنت في السعودية عام 2001، وذلك لوجود مخطط تنموي كبير يشمل إنشاء مدارس جديدة، إضافة إلى النمو المضطرد في النشاط الإسكاني للقطاع الخاص. وتتصدر مصر قائمة الدول العربية المستوردة للأسمنت، تليها الكويت وفلسطين والسودان والإمارات. ومن تطورات صناعة الأسمنت عام 2001، سعى اليمن لإجراء توسعة في مصنع عمران للكلنكر والأسمنت بحيث تصبح طاقته 1.2 مليون طن في السنة، وشراء إحدى شركات الأسمنت الأردنية لمصنع أسمنت في السودان بهدف إعادة تأهيله.

صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر

تعتبر صناعة الورق ومنتجاته من أقدم الصناعات في الدول العربية ويعكس تقدّم هذه الصناعة المستوى الحضاري لدول المنطقة، وقد ازدهرت صناعة الطباعة والنشر في أوائل القرن الماضي خصوصاً في مصر لكنها ظلت لفترة طويلة محتكرة من قبل القطاع العام في عدد من الدول العربية.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن السعودية تصدر الدول العربية من حيث حجم القيمة المضافة التي تحققها صناعة الورق والطباعة تتبعها كل من الإمارات ومصر والمغرب ثم لبنان. أما من حيث حجم العمالة، فإن هذه الصناعة تشغل حوالي 40 ألف عامل في مصر وحوالي 17 ألف عامل في كل من السعودية والمغرب و 10 آلاف عامل في الإمارات. ومن جانب آخر، يتصدر لبنان الدول العربية من حيث عدد المنشآت، حيث يتوافر فيه 945 منشأة يليه المغرب 475

منشأه، ومن ثم تونس والأردن 388 و 319 منشأة على التوالي الملحق (12/4). ومن تطورات هذه الصناعة عام 2001، بداية النشر الإلكتروني في الإمارات (دبي)، وقيام سوريا بإعادة تأهيل معمل للورق ينتج حوالي 60 ألف طن سنوياً بتكلفة قدرها حوالي 46 مليون دولار.

صناعة الحديد والصلب

تصنف المنتجات الوسيطة والنهائية من الحديد والصلب المتوفرة في الدول العربية إلى: الصلب الخام والكهربائي، حديد الزهر والتسليح والحديد الإسفنجي، المقاطع الخفيفة والثقيلة والبلاطات والكتل والأسلاك واللفات، مكورات الحديد، العروق، الأنابيب، والمنتجات الطويلة والمسطحة.

تطور إنتاج الدول العربية من هذه المنتجات من 20.6 مليون طن عام 1990 إلى 34.9 مليون طن عام 1995، ثم 39.4 مليون طن عام 2000. لا يوجد تغير كبير في إجمالي الإنتاج خلال عام 2000 وان كانت هناك زيادة طفيفة في إنتاج المسطحات والعروق والبلاطات والمكورات والكتل، ويقابله تدني في المنتجات الأخرى. ويلاحظ أن إنتاج الأردن قد انخفض إلى النصف، وكذلك انخفض الإنتاج في تونس والجزائر وسوريا وقطر والكويت وليبيا والمغرب، بينما زاد في السعودية والبحرين ومصر. ويتضح من البيانات المتوفرة تصدر كل من مصر والسعودية والبحرين وليبيا الدول العربية في إنتاج المنتجات النهائية والوسيطة من الحديد والصلب كما يتضح أن إنتاج الدول العربية يتركز في الصلب الخام والمنتجات الطويلة والعروق والحديد الاسفنجي، الملحق (13/4).

وقد بلغ إنتاج الصلب الخام في الدول العربية عام 2000 حوالي 8.4 مليون طن، واستوردت الدول العربية حوالي 3 مليون طن من الصلب الخام في نفس العام. كما بلغ وزن الإنتاج النهائي من الصلب حوالي 11.8 مليون طن، مع ملاحظة أن هناك طاقات غير مستغلة تقدر بحوالي 4 مليون طن. وتتميز صناعة الصلب العربية بإنتاج الحديد المختزل غازياً بنسبة 70 في المائة من الإنتاج الكلي مما يعكس مواكبة هذه الصناعة للتطورات التكنولوجية الحديثة.

وتواجه صناعة الصلب أزمة عالمية تتمثل في وجود فائض في الإنتاج يصاحبه انخفاض في الطلب، إلا أن هذا لم يؤثر بعد بدرجة كبيرة في السوق العربية لوجود سوق محلية كبيرة غير مشبعة تستورد حالياً حوالي 6 مليون طن من مختلف منتجات الصلب.

ومن تطورات هذه الصناعة خلال عام 2001، دخول مصنع جديد لإنتاج حديد التسليح بطاقة 500 ألف طن في أبو ظبي، وانطلاق مشروعين جديدين في مصر لإنتاج حديد التسليح والأسلاك بطاقة إجمالية قدرها 1.1 مليون طن، وبدء تجارب التشغيل في سوريا في مصنع لإنتاج حديد التسليح والحديد الصناعي بطاقة 180 ألف طن/سنة، ويتوقع أن يدخل مصنع ثان من نفس النوع مرحلة الإنتاج بطاقة 150 ألف طن/سنة قبل نهاية عام 2001. كما تم في المغرب

انطلاق مشروع درفلة مسطحات الصلب على البارد بطاقة 300 ألف طن/سنة، وفي سلطنة عمان تم افتتاح مصنع جديد للصلب تبلغ طاقته الإنتاجية 160 ألف طن/سنة.

والجدير بالذكر أن الخصصة في بعض الدول العربية مثل مصر كانت من الأسباب التي دفعت بصناعة الصلب إلى الأمام ومكنتها من مواجهة الركود في الأسواق، حيث أدت خصخصة حوالي 80 في المائة من إنتاج الصلب في مصر إلى إعادة هيكلة القطاع واختيار التكنولوجيا الحديثة وزيادة الإنتاج بحوالي 6 مليون طن في السنة. وفي هذا الإطار، تسعى شركة سيدير الجزائرية للاندماج في اقتصاد السوق عن طريق توقيع عقود مشاركة مع إحدى الشركات العالمية، إضافة إلى إعادة هيكلة شاملة لكامل نشاطات الشركة ومكوناتها. وتهدف الشركة إلى الحصول على الدعم الفني والمالي اللازمين لتحديث مصانعها وتسهيل تسويق منتجاتها من خلال إدخال شريك أجنبي يساهم في توفير موارد مالية وتقنية جديدة.

وفي تونس، بدأت مساهمة القطاع الخاص في هذه الصناعة وذلك في الشركة التونسية لمصانع الصلب عام 1998، مما أدى إلى ارتفاع إنتاجها من 32 ألف طن عام 1998 إلى 45 ألف طن عام 2000. كما أن بعض الشركات الأخرى دخلت مرحلة الإنتاج مؤخراً وبطاقة إجمالية تصل إلى حوالي 200 ألف طن/سنة، وذلك في مجال إنتاج حديد التسليح والأسلاك، علماً بأن السوق التونسية لا تزال غير مشبعة ولديها إمكانية لاستيعاب طاقات جديدة.

وفي سورية، حصلت عدة شركات، خلال التسعينات، على تراخيص لإقامة مشاريع لصناعة حديد التسليح والحديد الصناعي. ولكن نظراً لتراجع أنشطة قطاع البناء وانخفاض أسعار المنتجات فقد تأخرت هذه الشركات في تنفيذ مشاريعها، خصوصاً وأن معظم هذه الشركات تعتمد في تأمين مادتها الأولية من العروق على الاستيراد. ويلاحظ أن المشاريع التي حصلت على تراخيص خلال السنوات الثلاث الماضية قد دخلت مرحلة التنفيذ وينتظر أن تؤدي زيادة مساهمة القطاع الخاص في مشاريع حديد التسليح إلى تقليص إنتاج القطاع العام إلى حوالي 30 في المائة في عام 2002، بينما كان القطاع العام يسيطر على كل الإنتاج قبل التسعينات.

تجربة جمهورية مصر العربية في خصخصة شركات قطاع الأعمال (في مجال الصناعة)

احتل القطاع الخاص المصري مركزاً متقدماً في النصف الأول من القرن الماضي، إذ بلغت نسبة مساهمته في إجمالي الاستثمارات عام 1951 حوالي 76 في المائة، ومع التوجه نحو توسع القطاع العام تقلصت هذه النسبة إلى 6 في المائة عام 1960، وانحصر نشاطه في مجال المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، واتجه إلى قطاعي الزراعة والتجارة الداخلية إلى جانب مشاركته في التصدير.

وكان عام 1974 هو بداية مرحلة الانفتاح الاقتصادي وظهور قوانين تشجيع القطاع الخاص مثل القانون رقم 43 لسنة 1974، والقانون رقم 32 لسنة 1977، مما أدى إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار إلى 19 في المائة عام 1983، ومن ثم إلى حوالي 32 في المائة عام 1990.

وتم في عام 1991 تحديد واعتماد برنامج خصخصة القطاع العام المصري، وبلغت مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي حينذاك حوالي 45 في المائة، وكان الدافع نحو التوجه إلى الخصخصة وجود خلل في الهياكل التمويلية وتراجع في الأداء لأكثر من 85 شركة من شركات القطاع العام، من بينها 26 شركة تعمل في مجال التصنيع، وهناك من بين هذه الشركات الصناعية 17 شركة خاسرة تعاني من عجز مرحل قيمته حوالي 850 مليون جنيه مصري. وأدى ضعف أداء القطاع العام إلى زيادة نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وبصدور القانون رقم 203 لسنة 1991، خضعت 314 شركة عامة تنتظم في 27 شركة قابضة لبرنامج الخصخصة الذي يستهدف رفع كفاءة المشروعات المملوكة للدولة، وتحويلها إلى كيانات اقتصادية رابحة ومستدامة النمو ونقل ملكيتها إلى القطاع الخاص باستخدام مجموعة من الآليات منها: تخصيص الشركات الربحية، وإصلاح الهياكل العمالية والتمويلية للشركات التي تعاني من اختلالات في هذه الجوانب، وإنشاء كيانات خاصة تعنى بإصلاح الشركات وتطويرها فنياً وإدارياً ومالياً، وتدريب المديرين، وإتاحة الفرصة للشباب لتولي القيادة، وفي الوقت نفسه استمرار الدولة في ملكية أغلبية رأسمال الشركات العاملة في أنشطة الدواء والمطاحن والنقل الداخلي حتى تتمكن من مساندة ذوي الدخل المحدود.

واتبعت الدولة في خصخصة القطاع العام الصناعي عدة أساليب منها:

- البيع لمستثمر رئيسي : حيث بلغ عدد الشركات الصناعية التي بيعت بهذه الطريقة حتى نهاية عام 2001 حوالي 20 شركة، من بينها 5 شركات تعمل في صناعة الأسمنت والجبس و6 شركات تقوم بتصنيع المشروبات والأغذية.
- التصفية القانونية لوحدة الشركات: وبلغ عدد الشركات الصناعية التي تمت معالجتها بهذه الطريقة في نهاية عام 2001 حوالي 8 شركات.
- التصرف في الأصول الإنتاجية عن طريق البيع: حيث تم التصرف في أصول حوالي 13 مصنعاً حتى نهاية العام 2001.
- التأجير : حيث تم تأجير 6 وحدات إنتاجية للقطاع الخاص بعقود طويلة الأجل.

وكان من نتائج هذه السياسات والأساليب خصخصة جزء لا يستهان به من صناعة الأسمنت ومواد البناء، بما قيمته 6445 مليون جنيه مصري، وخصخصة حوالي 80 في المائة من صناعة الصلب، وبيع ما قيمته 1255 مليون جنيه مصري من الصناعات الهندسية (13 وحدة)، وما قيمته 2054 مليون جنيه مصري من الصناعات الكيماوية (15 وحدة)، وما قيمته 2172 مليون جنيه مصري من الصناعات الغذائية (28 وحدة)، وما قيمته 588 مليون جنيه مصري من صناعة النسيج (9 وحدات) للقطاع الخاص.

صناعة الألمنيوم

تعتبر البحرين، تاريخياً، الدولة الرائدة بين الدول العربية في تصنيع الألمنيوم الأولي، إذ يرجع إدخال هذه الصناعة فيها إلى عام 1972، حيث قامت شركة البحرين للألمنيوم (ألبا) المملوكة للحكومتين البحرينية والسعودية ومستثمر أجنبي ببناء مصنع للألمنيوم الأولي في منطقة حقل الخف وبلغ إنتاج الشركة من الألمنيوم الأولي 509 ألف طن عام 2000 و 512 ألف طن عام 2001، يسوق 46 في المائة منه في البحرين، و 14 في المائة في دول الخليج العربي، والباقي تقوم الشركة بتصديره إلى أسواق الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا. وتتمتع البحرين بميزة تنافسية تتمثل في رخص أسعار الطاقة والقرب من الأسواق. ونظراً لتوقعات النمو في الطلب على الألمنيوم في السوق المحلية والإقليمية فإن الشركة بصدد إجراء توسعة لتصل قدرتها الإنتاجية إلى 750 ألف طن/سنة، ويحتاج ذلك إلى استثمارات قدرت بحوالي 1.7 مليار دولار. وقد قامت الشركة خلال عام 2001 بإجراء التجارب التشغيلية لمصنع تكليس الفحم وطاقته 450 ألف طن/سنة، والذي سيمكن الشركة من الاستغناء عن استيراد الفحم المكلس.

ومن جانب آخر، بدأ تصنيع الألمنيوم في دولة الإمارات العربية بواسطة شركة المنيوم دبي المحدودة "دوبال" التي تنتج الألمنيوم الأولي حالياً بطاقة تتجاوز نصف مليون طن. وقد قامت شركة دبي القابضة للاستثمار بإجراء محادثات مع أطراف محلية وإقليمية ودولية للمشاركة في إنشاء مصنع لدرفلة الألمنيوم في المنطقة الصناعية بدبي طاقته 40 ألف طن/سنة، وتقدر تكاليف إنشائه بحوالي 120 مليون دولار. وقد سبق للشركة أن أبرمت عقداً مع شريك يوناني لإقامة مصنع لتصنيع منتجات الألمنيوم المدرفلة في البحرين كلفته حوالي 160 مليون دولار، وتتمتع صناعة الألمنيوم في الإمارات بنفس المزايا التنافسية المتوفرة للصناعة في البحرين، إلا أن الدول الأوروبية تفرض ضريبة قدرها 6 في المائة على وارداتها من الألمنيوم من دول الخليج العربية، ويعد هذا مؤشراً على قدرة هذه الصناعة على المنافسة في السوق الأوروبية.

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة الألمنيوم في كل من الإمارات والبحرين تعتمد على مادة الألومينا المستوردة من أستراليا. ومن المشاريع الجديدة التي يجري دراسة إمكانية إنشائها، مصنع طاقته حوالي مليون طن لإنتاج الألومينا لتوفير حاجة دول الخليج العربي من هذه المادة، وقد رشحت جزيرة بوبيان الكويتية لتكون موقعا لهذا المصنع.

وتعتبر مصر من الدول العربية الرائدة في إدخال صناعة الألمنيوم الأولي، وتمثل أكبر سوق عربية لمنتجات الألمنيوم، حيث بدأت هذه الصناعة عام 1975 حين أنشأ مصنع نجع حمادي التابع لشركة مصر للألمنيوم. ويقام حالياً في مصر أكبر مجمع صناعي لإنتاج الألمنيوم بطاقته إجمالية تبلغ 20 ألف طن سنوياً، وبتكلفته قدرها 50 مليون دولار، حيث تم إنجاز المرحلة الأولى من هذا المجمع خلال عام 2001، ويوفر هذا المصنع الخامات المغذية للصناعات الأخرى مثل صناعة السيارات والأدوات الكهربائية المنزلية والبناء والتشييد والمستلزمات الزراعية المصنوعة من الألمنيوم.

صناعة الأدوية

لا تزال الآثار المتوقعة مع بدء تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في عام 2005 تشغل بال المخططين لهذه الصناعة في الدول العربية، سواء على مستوى وزارات الصحة أو الشركات العاملة في هذه الصناعة في القطاعين العام والخاص.

واستباقاً للتأثيرات السلبية المتوقعة تسعى شركات الأدوية العربية إلى تحسين مواقعها وزيادة قدرتها على التنافس. وفي هذا الصدد نجحت شركة "تبوك للصناعات الدوائية" في الحصول على اعتماد لتسويق منتجاتها في دول الاتحاد الأوروبي والتي تستوعب أسواقها أدوية تقدر قيمتها بحوالي 100 مليار دولار سنوياً. وتحل الشركة حالياً المركز الثالث عشر بين الشركات العالمية في السوق السعودي، وتطمح إلى تبوأ المرتبة العاشرة في هذه السوق خلال السنوات الثلاث المقبلة.

ومن جانب آخر، تجاوز إجمالي الاستثمارات الأردنية في الصناعة الدوائية عام 2001 حوالي 400 مليون دينار أردني، حيث تحتل هذه الصناعة المرتبة الثانية في قطاع الصناعة. وقد وضعت الأردن خلال العام عدة قوانين وأنظمة جديدة ستساعد الشركات الدوائية الأردنية على إبرام اتفاقيات مع شركات دوائية عالمية، كما ستدفع بها للاندماج لمواجهة متطلبات المنافسة العالمية وتبعات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وفي مجال المشروعات العربية المشتركة، اتفقت مصر مع الجزائر على الدخول في مشروعات تصنيع مشتركة، لتغطية احتياجات الجزائر من الأدوية المصرية المتميزة والقادرة على منافسة الأدوية الأمريكية والأوروبية، وذلك بالتعاون بين شركات دواء مصرية والشركة الحكومية الجزائرية المتخصصة في تصنيع الدواء.

ويضاف إلى هذا، أن الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية "أكديما"، قامت عام 2000 بإشهار شركة للأدوية البيطرية في سورية "أكبيطرة" وبدأت بالإنتاج الفعلي. وتدرس حالياً مشروعاً لإقامة مصنع لإنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة الدوائية في السعودية، وآخر لإنتاج مستلزمات المستشفيات في لبنان بتكلفة قدرها حوالي 18 مليون دولار، وتجدر الإشارة إلى أن شركة أكديما هي شركة قابضة عربية تساهم فيها معظم الدول العربية، وهي بدورها تساهم في رأس مال كل من شركة جلفار في الإمارات، والشركة العربية الصيدلانية طاسيلي في الجزائر، والشركة العربية لصناعة المضادات الحيوية في العراق، والشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، كما أنها تمتلك شركة تانفيك للإستشارات بالعاصمة الأردنية عمان والتي تختص في تصميم مصانع المستلزمات الطبية.

صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية

تحظى هذه الصناعات بأهمية في كل الدول العربية نظراً لارتباطها بتوفير الكساء للمواطنين وتشغيل عدد كبير من العمالة، وعلى وجه الخصوص في كل من مصر والمغرب وتونس وسورية وفلسطين والكويت ولبنان، وباستثناء مصر وسورية والسودان، تعتمد صناعة الملابس على استيراد المنسوجات من الخارج. وتتميز بعض الدول العربية مثل مصر والمغرب وتونس ولبنان وسورية بتوفر العمالة المدربة في صناعة الملابس وتوفر الأسواق المحلية والعالمية أيضاً لمنتجاتها، الملحق (14/4).

ومن التطورات الجديدة في هذه الصناعة ازدياد صادرات مصر من المنسوجات والغزل والسجاد عام 2001 إلى 159 ألف طن، والشروع في إنشاء مركز للموضة خلال العام لخدمة أكثر من 1200 مصنع في مجال النسيج، والاستمرار أيضاً في جهود تطوير صناعة النسيج في مصر عن طريق محاولة إدخال شركاء أجانب، وذلك ضمن برنامج الدولة الذي بدأته عام 2000 لتطوير هذا القطاع خلال خمس سنوات استباقاً للبدء في تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عام 2005.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد في تونس حوالي ألفي مصنع منسوجات وملابس، تم تمويل 532 مصنعاً منها بالكامل بواسطة استثمارات أجنبية، ويتم تصدير منتجات 1540 مصنعاً منها إلى الخارج. وبانتهاء العمل بالاتفاقيات التفضيلية مع دول الاتحاد الأوروبي وقرب تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية عام 2005، فإن ذلك سوف يشكل ضغطاً على هذه الصناعة خصوصاً مع تزايد المنافسة مع المنسوجات الآسيوية، وزيادة تنافسية هذه الصناعات في دول أوروبا الشرقية بعد إعادة هيكلتها. وتسعى تونس للمحافظة على مواقعها في السوق الأوروبية عن طريق إنشاء مركزين فنيين جديدين لتطوير هذه الصناعة، وزيادة قدرتها التنافسية.

ومن جانب آخر، تشترك مصر في اتفاقيات المنسوجات المتعددة الألياف التي تنص على التحرير التدريجي بحيث تخفض الدول الصناعية المستوردة في يناير 2002 منتجات تعادل على الأقل 51 في المائة من حجم وارداتها المشمولة باتفاقيات المنسوجات المتعددة الألياف. ويتم تحرير كامل الواردات المشمولة بهذه الاتفاقيات قبل يناير 2005 ومن شأن ذلك أن يحدث تقلص تدريجي لهذه الأسواق أمام المنسوجات المصرية. كما أن إغراق السوق المصرية بالمنسوجات والملابس المستوردة، التي تسربت إليها عبر منطقة بور سعيد الحرة، قد اضطر الحكومة المصرية إلى اتخاذ إجراءات حمائية إلى حين تحقيق إعادة هيكلة المنطقة بما يخدم أغراض التصدير التي من أجلها أنشئت هذه السوق.

ويقدر عدد مصانع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2001 بحوالي 400 مصنع، أنشئت باستثمارات تزيد عن 767 مليون دولار. وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً إلى المحافظة على صناعاتها في مجال المنسوجات والملابس عن طريق إنشاء صناعات أهلية في مجال الملابس النمطية مثل الزي المدرسي والزي العسكري وأيضاً خفض تكاليف الإنتاج.

الصناعات الغذائية

على الرغم من المحاولات الجادة من قبل الدول العربية لتحقيق أقصى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية فإنها لا تزال تستورد كميات كبيرة منها وذلك لشح مصادر المياه وارتفاع تكلفة الإنتاج. ويلاحظ تطور الصناعات الغذائية خاصة في كل من مصر والمغرب والسعودية لامتلاكها بعض المقومات اللازمة لهذه الصناعات، مما شجع التجارة البينية في منتجات هذه الصناعات بين هذه الدول العربية وجاراتها. وبلغت القيمة المضافة للصناعات الغذائية حوالي 7 مليار دولار عام 2001، الملحق (15/4).

وبشكل عام، تتميز بعض الدول العربية وبخاصة السعودية وتونس والسودان والمغرب ومصر وسورية والأردن في إنتاج الزيوت النباتية، وتتميز كل من المغرب وسورية والجزائر والسودان في إنتاج السكر حيث بلغ إنتاج السودان من السكر الخام عام 2000 حوالي 558 ألف طن، مقارنة مع 500 ألف طن في عام 1996. وتتميز كل من مصر وعمان والسودان في إنتاج الاجبان والخضروات المحفوظة، الملحق (16/4).

ومن تطورات الصناعات الغذائية عام 2001 خصوصاً في مجال صناعة زيوت الطعام، سعي شركتان سعوديتان للاندماج وتكوين شركة كبيرة للصناعات الغذائية، رأسمالها حوالي 600 مليون ريال، وتمتلك إحداهما حصصاً في عدة شركات عربية متخصصة في إنتاج الزيوت في كل من سورية وتونس ومصر. وتدرس شركة سعودية أخرى الاستثمار في قطاع زيوت الطعام في بعض الدول العربية مثل الجزائر ومصر، وتمتلك حصة في مصنع للزيوت في الأردن ومصنعاً آخر للزيوت في البحرين. كما وافقت هيئة التخطيط العراقية على تأسيس مشروع استثماري عربي بامتيازات خاصة لإنتاج الزيوت النباتية.

وقد تم وضع حجر الأساس لمشروع معاصر الغرير للزيوت وتدشين 4 مصانع غذائية جديدة في المنطقة الحرة بدبي، ضمن مشروع توسعة تبلغ استثماراته حوالي 45 مليون دولار. ويستخدم مصنع الزيوت الجديد أحدث التقنيات وله القدرة على معالجة 6 آلاف طن يومياً من حبوب الصويا والخردل، لإنتاج 80 طناً يومياً من الزيوت و 4 آلاف طناً يومياً من الكسب والذي تستخدم في صناعة الأعلاف.

قضايا مستقبلية

تطوير القطاع الصناعي

يشهد الاقتصاد العالمي تغيرات جذرية ذات آثار كبيرة على مستقبل الصناعة العربية. وتتمثل أهم هذه التغيرات في تسارع التغير التقني وزيادة أهمية البحث والتطوير كأساس للقدرة على التنافس في الأسواق العالمية وكذلك انتشار

التصنيع المرن والمجزأ القائم على التقنية العالية محل ميزات ووفورات الإنتاج الضخم القائم على الإنتاج المتكامل في المصانع الكبيرة.

ومن الضروري أن تواكب الدول العربية هذه التغيرات بالعمل على تطوير القطاع الصناعي، وتتلخص أهم جوانب التطوير فيما يلي:

- إلغاء تشوهات الأسعار في إطار تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية بما يجعلها في الوضع الصحيح لتعكس الأسعار الدولية وتكلفة الفرص الاستثمارية الأمر الذي سوف يشجع المستثمرين على إعادة هيكلة استثماراتهم، ومراجعة تشكيلة منتجاتهم في ظروف تحرير الأسعار والأسواق. وسيؤدي ذلك أيضاً إلى خفض التشوهات في تكلفة المنتجات الوسيطة، وبقاء واستمرارية الصناعات الموجهة نحو التصدير التي تتمتع بمزايا نسبية تمكنها من المنافسة في السوق العالمية، وفي الوقت نفسه سيتم تصفية غيرها من الصناعات التي لا تتمتع بمزايا نسبية.
- تحسين جودة المنتجات والخدمات مما سيؤدي إلى الاستعاضة عن المنتجات المستوردة بمنتجات محلية، وتحسين فرص النفاذ إلى أسواق التصدير. ويرجع الاهتمام الكبير في الوقت الحاضر بالأمور المتعلقة بالجودة إلى تزايد المنافسة والتقدم في مجال التقنية والاهتمام بتلبية احتياجات المستهلكين، وكذلك الاهتمام بالبيئة.
- تعزيز أساسيات القدرة التنافسية للصناعات العربية، من خلال اتباع سياسات اقتصادية محلية قادرة على توفير بيئة ملائمة جاذبة للأنشطة الصناعية مرتفعة الإنتاجية والقيمة المضافة، والقدرة على الابتكار والتجديد. ويتطلب ذلك تحسين أنظمة التعليم والتخلص من الروتين الإداري، واعطاء دور اكبر للقطاع الخاص، وتوفير مناخ افضل للاستثمار ومؤسسات فاعلة لتشجيع المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الصناعة، ورفع مستوى المهارات، وزيادة القدرات التقنية المحلية وبناء مراكز ريادية وحاضنات تقنية.

صناعة المعلومات العربية

يشهد العالم نمواً لم يسبق له مثيل يعتمد أساساً على المعرفة، وتشكل تكنولوجيا المعلومات المحرك الأساسي لهذه الثورة الصناعية الجديدة.

ومع أن تطور استخدامات الإنترنت يعتبر ضعيفاً بشكل واضح في الدول العربية حيث تقدر نسبة مستخدميه في الدول العربية بحوالي 1.29 في المائة من إجمالي السكان مقارنة بالمعدل العالمي 5.2 في المائة. وقد خطت بعض هذه الدول خطوات حديثة في مجال توفير خدمات الإنترنت مما أدى إلى زيادة استخدامه بشكل ملحوظ، الجدول رقم (3). وتشكل قيمة الحواسيب الشخصية وكلفة الاشتراك بخدمات الإنترنت المعوق الأساسي في انتشار استخدامات هذه التقنية مما ينعكس سلباً على تطور صناعة البرمجيات العربية. كما يشكل النقص في البرمجيات باللغة العربية عامل آخر مؤثر في

عدم انتشار استخدامات الشبكة، ويعتبر سوق المعلوماتية العربية سوقاً ذا قابلية للنمو خاصة في مجال برمجيات المترجمات الآلية والبحث والفهرسة باللغة العربية إلى جانب البرمجيات الثقافية والإسلامية وبرمجيات قواعد المعلومات العربية والترجمة الإلكترونية.

الجدول رقم (3) استخدامات الإنترنت في عدد من الدول العربية

الدولة	عدد المشتركين	عدد المستخدمين لكل مشترك	عدد المستخدمين	النسبة المئوية من عدد السكان
الإمارات	220,000	3	660,000	24.44
البحرين	35,000	3	105,000	16.67
قطر	25,000	3	75,000	10.27
الكويت	55,000	3	165,000	8.25
لبنان	75,000	3.5	262,500	6.56
الأردن	35,000	6	210,000	4.57
فلسطين	12,000	5	60,000	3.53
عمان	28,000	3	84,000	3.36
تونس	70,000	4	280,000	2.89
السعودية	190,000	3	570,000	2.59
مصر	70,000	8	560,000	0.82
المغرب	55,000	4	220,000	0.73
الجزائر	45,000	4	180,000	0.6
ليبيا	4,000	5	20,000	0.4
سورية	8,000	4	32,000	0.18
اليمن	3,500	4	14,000	0.08
السودان	7,000	4	28,000	0.08
العراق	500	25	12,500	0.06
المجموع	938,000	3.8	3,538,000	1.29

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات: اجتماع الإنترنت والاتصالات للمنطقة العربية المنعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2001.

ويعد إنشاء مدينة دبي للإنترنت كمركز لحضارة الصناعة المعلوماتية مؤشراً إيجابياً على تقدم بعض الدول العربية في البدء في توطيق هذه الصناعة، كما أن استخدامات شبكة الإنترنت في المعاملات المصرفية وما يعرف بالسوق الإلكترونية (E-Commerce) لا يزال في بدايته في الدول العربية مما يشكل مجاًلاً ضخماً لنمو هذه الصناعة ويجعل بالإمكان تجنب الأخطاء التي وقعت فيها بعض الشركات في الدول الأخرى.

الملكية الصناعية

اعتمدت جولة أورغواي التي نتج عنها تأسيس منظمة التجارة العالمية اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وذلك استجابة لرغبات الدول الصناعية، وخاصة الولايات المتحدة التي كانت من أكثر الدول حماسة لهذه الاتفاقية نظراً لما تمثله لها عوائد الملكية الفكرية في صناعة المعلومات والحواسيب وصناعة الأدوية على وجه

الخصوص. وتقضي هذه الاتفاقية بأن توفر الدول الأعضاء الحماية المطلوبة لحقوق الملكية الفكرية وأن يعطى لحاملي هذه الحقوق حداً أدنى من التأكد أن هذه الحقوق محمية وأن القوانين القاضية بذلك قد شرعت وتطبق بجدية.

وتشمل هذه الاتفاقية جميع الحقوق الفكرية وبراءات الاختراع وحقوق التصنيع، مما يعني أن كافة الأنشطة الصناعية ستتأثر بتطبيقها، وسوف ينعكس ذلك بشكل خاص على صناعة المعلومات وصناعة الأدوية والصناعة الكيماوية. وسوف تستطيع صناعة المعلومات العربية الخاصة بالبرمجيات العربية أن تكون قادرة على التنافس بصورة أكبر مع منتجات الشركات العالمية، نظراً لأن الحماية الفكرية ستساعد على تطوير وتنمية الابتكارات العربية، وفي حالة عدم قدرتها على التطوير فإنها سوف تتأثر بشكل كبير بما يتيح للشركات العالمية استغلال الاتفاقية في إقصاء الشركات المنافسة لها.

وتتعرض الصناعات الدوائية العربية دون شك إلى ضغوط مصنعي الدواء العالميين واتحاداتهم، مثل اتحاد الباحثين ومصنعي الدواء الأمريكي، الذي يسعى دائماً إلى الضغط على الدول المصنعة للأدوية في العالم الثالث، مثل الأرجنتين ومصر والهند، لاستخدام براءات الاختراع العالمية أو حقوق التصنيع ومع أن الاتفاقية منحت فترة خمس سنوات للدول لتطبيق البنود (إحدى عشر سنة للدول الفقيرة) إلا أن هذه الفترة قد انقضت. ومن المتوقع أن تكثف شركات الأدوية العالمية واتحاداتها الضغط على الدول النامية التي تملك صناعة أدوية متقدمة وتعامل إنتاج الدواء كخدمة اجتماعية لا يراد منها الربح الفاحش.

ومن مصلحة الدول العربية أن تأخذ الترتيبات اللازمة عملياً وقانونياً وتدافع عن حقوقها في ظل الاتفاقية من أجل حماية الشركات المحلية والحفاظ على توفر الأدوية الأساسية بأسعار معقولة، من خلال التكتلات الإقليمية العربية كمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي أو السوق العربية المشتركة.

توقعات البحث والتطوير

يشكل العلم والتكنولوجيا في عالمنا المعاصر المحرك الأساسي للتقدم الاقتصادي، وتشير دراسة للمنظمة العربية للأدب والثقافة والعلوم أن السلع ذات المحتوى التقني الواضح تمثل 70 في المائة من المنتجات المصنعة الحديثة.

ويتسم واقع العلم والتكنولوجيا في الدول العربية بالمحدودية، إذ يتضح من المؤشرات الأساسية أن الدول العربية التي يشكل سكانها أكثر من 4 في المائة من إجمالي سكان المعمورة تحتل المرتبة الأخيرة بين المجموعات السكانية في العالم في عدد من المؤشرات مثل الإنفاق على البحث العلمي وعدد براءات الاختراع وحقوق التصنيع.

ويوضح الجدول رقم (4) مؤشرات الإنفاق على البحث والتطوير لعدد من الدول ومن بينها مصر والسعودية والكويت. ويتضح أن التمويل الحكومي يمثل المصدر الأساسي لتمويل البحث العلمي ولذلك فإن مخرجات البحث والتطوير

الموجهة نحو الإنتاج الاقتصادي عامة والصناعي خاصة تكاد أن تكون معدومة. كما أن هذا الاعتماد الأساسي يعرض برامج البحث والتطوير لعواقب خفض الإنفاق الحكومي في ظل الأعباء المتزايدة على ميزانية الدولة وتطبيق سياسات خفض وترشيد الإنفاق.

**الجدول رقم (4) مؤشرات الإنفاق على البحث والتطوير
في عدد من دول العالم لعام 1999**

الدولة	حجم الإنفاق على البحث والتطوير (مليون دولار)	مؤشرات الإنفاق		
		حجم الإنفاق كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	العسكري	المدني
الولايات المتحدة	217126	0.6	2.0	2.6
اليابان	121188	0.1	2.7	2.8
فرنسا	34253	0.4	2.0	2.4
هولندا	8070	0.05	2.1	2.1
السويد	6654	0.2	3.4	3.6
فنلندا	3632	0.3	2.5	2.8
كوريا الجنوبية	11393	0.2	2.6	2.8
إسرائيل	2419	..	2.4	2.4
سنغافورة	934	..	1.1	1.1
أستراليا	5363	0.01	0.4	0.4
بولندا	1241	..	0.8	0.8
ماليزيا	474	..	0.6	0.6
مصر	349	..	0.4	0.4
السعودية	291	..	0.2	0.2
الكويت	122	..	0.4	0.4

المصدر: استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: دراسة للمنظمة العربية للآداب والثقافة والعلوم، ندوة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، الشارقة 2002.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية لم تتمكن خلال العقد الأخير من القرن الماضي من تنفيذ استراتيجيتها لزيادة حجم الإنفاق على البحث والتطوير بصورة تدريجية لتصل إلى 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كحد أدنى، و 2.0 في المائة كهدف منشود بحلول عام 1999، وذلك لأسباب عدة منها انخفاض نسبة النمو الاقتصادي في تلك الفترة، إضافة إلى ضعف دور القطاع الخاص في الاقتصاد العربي عامة واستمرار التوجه نحو شراء المعرفة والتقانة من الخارج في المشاريع الصناعية الكبيرة.

ويوضح الجدول رقم (5) مصادر تمويل البحث والتطوير لعدد من الدول ومن بينها مصر والأردن وعمان والكويت، ويلاحظ أن التمويل الحكومي يمثل المصدر الأساسي في هذا المجال، وتجدر الإشارة إلى أن ثمة اتجاهاً في الدول العربية لتفعيل دور القطاع الخاص، وانتقال أدوات الإنتاج الصناعية والخدمية من ملكية الدولة إلى القطاع الخاص، إضافة إلى أن بعض مؤسسات البحث والتطوير العربية، تقوم بتقييم أداؤها وتقديم الخدمات المدفوعة مما سيؤدي إلى تحسن نوعي وكمي في تقديم خدماتها البحثية إلى القطاعات الإنتاجية.

الجدول رقم (5)
توزيع مصادر تمويل البحث والتطوير في عدد من الدول للفترة 1997-1999
(نسب مئوية من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير)

الدولة	الحكومة	قطاع الصناعة	الجهات الخارجية	صناديق الوقف والهبات والتبرعات
اليابان	22	67	..	11
المملكة المتحدة	30	52	5	13
الولايات المتحدة الأمريكية	33	63	-	4
الدانمارك	48	52	-	-
إسبانيا	54	38	1	7
تركيا	65	29	3	3
الأردن	78	12	8	1
مصر	86	4	8	2
الكويت	93	6	...	1
عمان	99	...	...	...

.. أقل من 0.1.

... أقل من 1.0.

المصدر: استراتيجيات تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: دراسة للمنظمة العربية للآداب والثقافة والعلوم، ندوة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، الشارقة 2002.

ومما لا شك فيه أن الانفتاح الاقتصادي والخصخصة تؤدي إلى توفير المناخ الابتكاري عن طريق التفاعل المباشر بين كافة العناصر المؤثرة وهي الدولة والقطاع الإنتاجي ومراكز العلم والمعرفة، ويمكن للدول العربية تحقيق ذلك عن طريق إعادة هيكلة نظام التطوير التقني الوطني بحيث يأخذ بعين الاعتبار كافة العناصر الأساسية للتطوير، إضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الإنفاق على البحث والتطوير بتقديم الحوافز كإعفاء من الضرائب أو استخدام ضرائب المبيعات المجيرة للبحث العلمي والتطوير.

ملحق (1/4) : القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (بالأسعار الجارية)
(1990 و 1995 و 1998 و 2001)

(مليون دولار)

*2001	2000	1999	1998	1997	1995	1990	
166,471	190,125	120,384	90,531	129,971	103,630	110,207	مجموع الدول العربية
221	222	231	240	240	224	224	الأردن
18,965	23,605	13,737	10,353	15,356	13,215	15,783	الإمارات
1,968	2,223	1,206	841	1,187	900	867	البحرين
769	759	731	660	697	651	853	تونس
19,389	21,574	13,370	10,895	14,178	10,557	13,979	الجزائر
3	3	2	1	1	1	0	جيبوتي
64,390	70,066	46,880	35,211	54,274	44,297	37,507	السعودية
141	99	81	24	25	12	16	السودان
3,715	3,552	3,332	2,170	2,776	1,106	2,079	سورية
...	...	...	...	...	...	...	الصومال
4,568	5,470	3,859	2,539	1,729	575	10,713	العراق
8,561	9,722	6,194	4,391	6,398	5,288	5,608	عمان
...	...	...	...	...	...	...	فلسطين
9,115	9,602	5,671	3,573	4,776	3,004	2,799	قطر
14,965	18,068	10,936	7,730	11,977	10,512	7,216	الكويت
0	0	0	0	0	0	0	لبنان
9,378	13,949	7,382	5,016	8,890	7,407	9,107	ليبيا
6,480	6,711	3,760	4,960	4,678	4,459	1,443	مصر
944	954	756	764	749	594	648	المغرب
137	139	129	139	126	120	127	موريتانيا
2,760	3,406	2,127	1,024	1,914	708	1,238	اليمن

* تقديرات أولية .

المصدر : بيانات وطنية وتقديرات أولية متفق عليها من الجهات المعدة للتقرير .

ملحق (2/4) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية)
(1990 و 1995 و 1998-2001)

(مليون دولار)

*2001	2000	1999	1998	1997	1995	1990	
78,678	79,067	70,496	66,824	66,061	57,545	48,831	مجموع الدول العربية
1,169	1,117	1,058	1,047	877	866	520	الأردن
9,957	10,075	7,226	6,532	6,222	4,453	2,643	الإمارات
915	862	816	788	933	1,011	485	البحرين
3,638	3,540	3,588	3,701	3,496	3,423	2,125	تونس
3,816	3,674	4,045	4,602	4,086	4,364	7,470	الجزائر
13	13	12	12	13	12	17	جيبوتي
18,717	18,235	14,015	12,811	13,507	11,434	8,511	السعودية
1,203	1,048	962	537	588	290	1,351	السودان
1,641	1,680	1,372	1,671	1,638	1,466	1,177	سورية
...	...	...	...	...	...	...	الصومال
6,157	6,287	6,269	6,216	6,161	6,059	6,622	العراق
1,651	1,064	682	654	626	643	343	عمان
...	...	...	...	...	...	...	فلسطين
951	948	788	807	939	684	948	قطر
2,175	2,612	3,337	3,039	4,015	2,977	2,120	الكويت
1,518	1,498	1,498	1,469	1,351	1,010	252	لبنان
1,961	1,946	1,836	1,732	2,099	2,123	2,547	ليبيا
16,393	17,630	16,252	14,403	12,802	9,829	6,007	مصر
6,115	6,153	6,073	6,088	5,900	6,066	4,754	المغرب
73	75	80	77	95	106	94	موريتانيا
616	611	587	638	713	729	845	اليمن

* بيانات أولية .
المصدر : مصدر الملحق (1/4).

ملحق (3/4) : القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

في الدول العربية (بالأسعار الجارية)

(2001) *

(مليون دولار)

إجمالي القطاع الصناعي		الصناعات التحويلية		الصناعات الاستخراجية		
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	
34.5	245,147	11.1	78,678	23.4	166,469	مجموع الدول العربية
15.7	1,390	13.2	1,169	2.5	221	الأردن
42.7	28,922	14.7	9,957	28.0	18,965	الإمارات
36.3	2,883	11.5	915	24.8	1,968	البحرين
21.9	4,407	18.1	3,638	3.8	769	تونس
42.5	23,205	7.0	3,816	35.5	19,389	الجزائر
2.8	16	2.3	13	0.5	3	جيبوتي
44.5	83,107	10.0	18,717	34.5	64,390	السعودية
10.8	1,344	9.7	1,203	1.1	141	السودان
28.0	5,356	8.6	1,641	19.4	3,715	سورية
...	...	...	...	...	...	الصومال
13.2	10,725	7.6	6,157	5.6	4,568	العراق
51.2	10,212	8.3	1,651	42.9	8,561	عمان
...	...	...	...	...	...	فلسطين
62.3	10,066	5.9	951	56.4	9,115	قطر
52.2	17,140	6.6	2,175	45.6	14,965	الكويت
9.1	1,518	9.1	1,518	0.0	0	لبنان
35.3	11,339	6.1	1,961	29.2	9,378	ليبيا
25.1	22,873	18.0	16,393	7.1	6,480	مصر
21.1	7,059	18.3	6,115	2.8	944	المغرب
21.2	210	7.4	73	13.8	137	موريتانيا
37.1	3,376	6.8	616	30.3	2,760	اليمن

* بيانات أولية .
المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4) و(2/2).

ملحق (4/4) : انتاجية العمالة في القطاع الصناعي للدول العربية (بالأسعار الجارية) *
(1995 و 1997 - 2001)

(دولار للعامل)

الدولة	1995	1997	1998	1999	2000 **	2001 **
مجموع الدول العربية	9,523	11,138	8,938	10,677	14,837	13,387
الأردن	9,646	9,547	11,000	10,246	10,362	10,472
الإمارات	89,685	94,640	74,057	95,113	148,585	124,064
البحرين	24,500	26,173	20,111	24,569	36,985	34,103
تونس	4,010	3,974	4,134	4,016	3,941	3,983
الجزائر	7,540	8,888	7,541	8,382	12,005	10,900
جيبوتي	1,500	1,769	929	1,028	1,050	937
السعودية	84,059	98,376	69,698	90,915	131,496	123,446
السودان	286	559	511	965	1,055	1,228
سورية	1,969	3,255	2,833	3,369	3,686	3,711
العراق	5,076	5,814	6,452	7,328	8,389	7,546
عمان	78,039	88,911	63,861	85,204	131,665	122,803
قطر	160,348	238,125	182,500	223,495	344,796	310,723
الكويت	67,784	77,256	52,101	61,601	85,922	68,540
لبنان	2,708	3,491	3,796	3,802	3,750	3,749
ليبيا	29,875	33,199	20,387	26,451	44,612	31,129
مصر	2,643	3,115	3,451	3,503	4,153	4,040
المغرب	2,969	2,850	2,937	2,872	2,945	2,883
موريتانيا	4,185	3,877	3,789	3,567	3,578	3,440
اليمن	2,823	4,966	3,142	5,234	7,712	6,451

* تم حساب الانتاجية بأنها ناتج قسمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي (الاستخراجية والتحويلية) الملحق (4/3) على كامل العمالة الصناعية المباشرة وغير المباشرة (بما فيها قطاعات التشييد والبناء والغاز والمياه).
ويلاحظ أنه لم يكن بالإمكان استبعاد العمالة الصناعية غير المباشرة من الإحصائيات المتاحة حالياً.
** بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (3/4)، (13/2).

ملحق (5/4): القيمة المضافة للصناعات التحويلية وتوزيعها حسب النشاطات للدول العربية
2001 *

إجمالي ** النسب المئوية	الصناعات الأخرى	صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط	صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	القيمة المضافة (مليون دولار)	
100	34	39	4	10	13	78679	مجموع الدول العربية
100	41	34	5	6	14	1169	الأردن
100	27	51	4	11	7	9957	الإمارات
100	62	20	5	7	6	915	البحرين
100	30	22	2	31	15	3638	تونس
100	72	10	1	4	13	3816	الجزائر
...	...	...	...	...	...	13	جيبوتي
100	35	49	4	1	11	18717	السعودية
...	...	...	...	...	...	1203	السودان
100	43	2	1	25	29	1641	سورية
...	...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	...	...	6157	العراق
100	45	22	5	7	21	1651	عمان
...	...	...	...	...	...	...	فلسطين
100	18	47	8	22	5	951	قطر
100	9	83	1	3	4	2175	الكويت
100	48	9	8	10	25	1518	لبنان
...	...	...	...	...	...	1961	ليبيا
100	36	32	3	13	16	16393	مصر
100	36	19	4	18	23	6115	المغرب
100	43	8	3	1	45	73	موريتانيا
100	46	14	4	4	32	616	اليمن

* بيانات أولية .

** التوزيع النسبي بناء على بيانات محلية ، وبيانات مستخلصة من نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية ، (1992 - 2000) و (1990 - 1998) ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، والإسكوا .
المصدر : نفس مصدر الملحق (1/4).

**ملحق (6/4) : الإنتاج الإستخراجي أو التصنيع الأولي للمعادن في الدول العربية
2001**

الدول	احتياطي النفط مليار برميل	انتاج النفط الخام (ألف ب/ي)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	انتاج الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)*	احتياطيات خام الحديد (مليار طن)	الطاقة الانتاجية لاستخراج خام الحديد (ألف طن/سنة)**	طاقة انتاج صخر الفوسفات (ألف طن) **	إنتاج خام الزنك (ألف طن) **	إنتاج خام الرصاص (ألف طن) **	إنتاج خام النحاس (ألف طن) **	إنتاج الفحم الحجري (ألف طن) **
مجموع الدول العربية	650.76	20,486.00	40,716.00	414.85	10.44	22,738.00	39,654.00	297.00	169.00	24.80	1,265.00
الأردن	...	...	...	...	0.01	...	5,506.00	...	...	...	...
الإمارات	97.80	2,126.00	6,003.00	52.59	...	...	...	...	...	...	...
البحرين	0.13	181.00	92.00	11.67	...	...	...	...	...	...	...
تونس	0.31	66.00	78.00	2.35	0.01	182.00	8,301.00	75.00	11.00	...	...
الجزائر	12.00	828.00	4,523.00	163.03	1.03	4,549.00	1,149.00	17.00	2.00	1.00	15.00
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	262.80	7,961.00	6,201.00	53.46	2.60	...	...	3.00	18.00	0.80	...
السودان	0.81	230.00	85.00	...	...	...	...	...	...	...	...
سورية	3.15	522.00	371.00	7.00	0.50	...	2,465.00	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	112.50	2,312.00	3,109.00	4.35	...	...	1,300.00	...	...	...	...
عُمان	5.85	960.00	859.00	15.50	...	...	...	...	20.00	...	...
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	15.21	681.00	14,611.00	40.72	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	96.50	2,042.00	1,557.00	10.78	...	...	...	...	...	...	...
لبنان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
ليبيا	36.00	1,372.00	1,274.00	10.15	3.31	1,300.00	...	...	...	...	...
مصر	3.70	755.00	1,557.00	24.36	0.41	2,850.00	1,275.00	...	...	...	600.00
المغرب	...	...	...	...	0.10	60.00	19,658.00	202.00	118.00	23.00	650.00
موريتانيا	...	...	...	...	2.47	13,797.00	...	...	...	...	...
اليمن	4.00	450.00	396.00	18.90	...	...	...	...	...	...	...

* البيانات لعام 2000 * * أرقام محدثة لعام 2000 فقط
المصدر : - نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية (1992-2000)، العدد الخامس ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والاسكوا، ديسمبر 2001 ، وقاعدة معلومات الصناعة أبريل 2002.
- تقرير الأمين العام السنوي 2001 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) .

ملحق (7/4) : إجمالي طاقات التكرير في الدول العربية
(1997 - 2001)

(ألف ب/ي)

الدولة	1997	1998	1999	2000	2001	عدد المصافي القائمة 2001
إجمالي الطاقة العالمية	79,300	80,420	81,540	81,390	81,430	
نسبة الطاقة العربية إلى الطاقة العالمية (%)	7.9	7.8	7.8	8.4	8.4	
مجموع الدول العربية	6,266	6,272	6,389	6,815	6,806	68
الأردن	84	84	102	102	102	1
الإمارات	282	282	282	703	778	5
البحرين	280	280	280	280	280	1
تونس	35	35	35	35	35	1
الجزائر	513	513	513	513	513	5
جيبوتي	...	...	...	...	...	...
السعودية	1,796	1,796	1,796	1,796	1,796	8
السودان	37	37	43	93	93	5
سورية	245	245	245	245	245	2
الصومال	10	10	10	10	10	1
العراق	550	550	550	570	570	12
عمان	80	80	80	80	80	1
فلسطين	...	...	...	...	...	...
قطر	63	63	63	63	63	2
الكويت	873	854	901	736	652	3
لبنان	0	0	0	0	0	*2
ليبيا	380	380	380	380	380	5
مصر	648	673	719	819	819	9
المغرب	165	165	165	165	165	2
موريتانيا	25	25	25	25	25	1
اليمن	200	200	200	200	200	2

* المصفاتان متوقفتان عن العمل نتيجة للاضرار التي أصابتهما خلال الحرب الأهلية.
المصدر : تقرير الأمين العام السنوي 2001 , منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) .

**ملحق (8/4) : المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات التكرير ومشتقات البتروكيماويات والغاز الطبيعي
(2001)**

الدولة	المشروع	الطاقة الإنتاجية المخططة	التكلفة المقدرة (مليون دولار)	السنة المتوقعة للتشغيل
الإمارات البحرين	أولاً : تكرير البترول			
	- إنتاج الغازولين الخالي من الرصاص , وزيت الوقود منخفض المحتوى الكبريتي	-	-	2005
	- برنامج لتحديث مصفاة النفط يشمل على :	-	950	2004
	* بناء وحدة للتكسير بالهيدروجين	-	-	-
	* تحديث وحدة لإنتاج وقود الديزل منخفض الكبريت	-	-	-
	* وحدة لإنتاج الهيدروجين	-	-	-
	* وحدات أخرى مساعدة	-	-	-
	- بناء وحدة تقطير جديدة في مصفاة رأس تنورة بنظام تسليم المفتاح	200 ألف ب / ي	-	2003
	- إنشاء مصنع لإعادة تدوير زيوت التشحيم المستعملة إلى زيوت ومواد تشحيم	75 ألف طن / سنة	54	2002
	- تشييد مصفاة جديدة في مدينة صحار الشمالية	75 ألف ب / ي	750	2004
السعودية عمان الكويت العراق المغرب اليمن	- وحدة جديدة لنزع الكبريت من وقود الديزل ملحقة بمصفاة الأحمدية	70 ألف ب / ي	-	2002
	- دراسة تحديث وتوسعة المصافي الكويتية الثلاث	مليون ب / ي	-	2002
	- بناء أربع مصاف صغيرة لتكرير النفط في محافظة صلاح الدين	40 ألف ب / ي	-	-
	(طاقة كل واحدة منها 10 آلاف ب / ي)			
	- تطوير وتحديث وحدات مصفاة (سامير)	10 مليون طن / سنة	600	2004
	- بناء مصفاة نفط في مدينة المكلا على بحر العرب	100 ألف ب / ي	895	-
	- تحديث مصفاة مأرب	25 ألف ب / ي	-	-
	ثانياً : البتروكيماويات			
	- بناء وحدة لتكسير الإيثان في مدينة الجبيل الصناعية لإنتاج الإيثيلين	مليون طن / سنة	-	2004
	- بناء مجمع جديد لإنتاج المواد الأوليفينية منها :			
السعودية	* أوليفينات ألفا الخطية	150 ألف طن / سنة	-	-
	* إيثيلين جلايكول	575 ألف طن / سنة	-	-
	* بولي إيثيلين	800 ألف طن / سنة	-	-

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي 2001، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) .

**تابع ملحق (8/4) : المشروعات الجديدة والمخططة في صناعات التكرير ومشتقات البتروكيماويات والغاز الطبيعي
(2001)**

الدولة	المشروع	الطاقة الإنتاجية المخططة	التكلفة المقدرة (مليون دولار)	السنة المتوقعة للتشغيل
قطر	- بناء مجمع جديد (في المرحلة الأولى) : * إنتاج الميثانول * إنتاج مادة البيوتانديول - إضافة وحدة لإنتاج أحادي أكسيد الكربون - إضافة وحدة لإنتاج أحادي الفينيل كلوريد - التوسع في إنتاج المنتجات البتروكيماوية (شركة سابك) - بناء مجمع جديد في إمسيجيد لإنتاج المواد البتروكيماوية :	850 ألف ب / سنة 50 ألف طن / سنة 140 ألف طن / سنة 7 آلاف طن / سنة 13 مليون طن / سنة	- - - - -	- - - - 2010
	* وحدة لإنتاج الإيثيلين * وحدة لإنتاج البولي إيثيلين * وحدة لإنتاج هكسين - 1	500 ألف طن / سنة 460 ألف طن / سنة 47 ألف طن / سنة	- - -	2002 2002 2002
	ثالثاً : الغاز الطبيعي			
	- إضافة خط إنتاج ثالث لإنتاج الغاز الطبيعي المسيل - مشروع تحويل الغاز الطبيعي إلى مقطرات سائلة :	3.3 مليون طن / سنة	650 312	- 2004
	* لإنتاج غاز البترول المسال للاستهلاك المحلي * لإنتاج البروبان للتصدير * لإنتاج المكثفات	330 ألف طن / سنة 280 ألف طن / سنة مليون برميل / سنة	- - -	- - -
	- إنشاء خط أنابيب بطول 280 كم يربط بين مدينة العريش ومدينة العقبة - مشروع لتحويل الغاز الطبيعي إلى مقطرات نفطية مع شركة إكسون / موبيل - مشروع لتحويل الغاز الطبيعي إلى مقطرات نفطية مع شركة ساسول (قيد الدراسة) - إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من سوريا إلى لبنان :	80 - 100 ألف ب / ي 24 ألف ب / ي	330 -	2003 2005 -
	* المرحلة الأولى * المرحلة الثانية * المرحلة الثالثة	1.5 مليون م ³ / ي 3.5 مليون م ³ / ي 6 مليون م ³ / ي	- - -	2003 - -
عمان مصر				
قطر				
سوريا				

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي 2001، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) .

ملحق (9/4) : الطاقات القائمة والإنتاج الفعلي للأسمدة ومنتجاتها الوسيطة وخاماتها الأولية في الدول العربية *
2000

(الف طن / سنة)

البيان	الطاقات الإنتاجية	النسبة إلى الطاقات العالمية (%)	الإنتاج الفعلي	الصادرات	الإستهلاك
الإجمالي العام للدول العربية * *	111,614	15.0	92,137	39,609	57,755
الأمونيا (نيتروجينية)	9,766	6.0	8,043	1,787	6,955
اليوريا (نيتروجينية)	10,646	8.0	8,814	6,980	2,428
نترات الأمونيوم (نيتروجينية)	3,059	4.0	2,007	219	1,894
صخر الفوسفات (مادة خام)	46,209	30.0	39,537	17,471	21,349
حامض الفوسفوريك (خامس اكسيد الفوسفور)	5,803	15.0	4,841	2,449	2,303
فوسفات الأحادي الرقيق (فوسفورية)	1,250	...	976	69	897
فوسفات الثلاثي الرقيق (فوسفورية)	3,830	20.0	1,747	1,457	352
البوتاس (بوتاسية)	1,936	5.0	1,936	1,881	101
فوسفات الأمونيوم (فوسفورية)	4,148	10.0	3,408	3,034	506
الاسمدة المركبة	1,710	...	492	304	475
الاسمدة المخلوطة	434	...	...	...	...
الاسمدة السائلة	58	...	...	...	...
الكبريت الخام (مادة خام)	5,570	7.0	4,067	3,958	5,112
حامض الكبريتيك (وسيطه خام)	17,195	...	16,269	...	15,383

* اخذت الخامات هنا بعين الاعتبار اعتماداً على ما يتبعه الاتحاد العربي للاسمدة في تقاريره المتعاقبة , برغم كونها جزءاً من مكونات الصناعة الإستخراجية .
* * يرجع الفرق بين مجموع الإستهلاك والصادرات والإنتاج إلى ان بعض الانواع من منتجات الاسمدة وخاماتها الاولى تستورد من الخارج اوبسبب التغيرات في المخزون.
المصدر: الاتحاد العربي للاسمدة، التقرير الاحصائي 2000.

ملحق (10/4): تغير أسعار بعض منتجات الأسمدة وخاماتها
(1995 - 2000)

دولار / طن

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	ملاحظات
الأمونيا	193.0	175.6	162.5	112.6	...	147.0	فوب الشرق الأوسط
	182.0	179.6	139.0	84.3	...	130.0	فوب يوزني
ثنائي فوسفات الأمونيوم	208.5	214.5	204.5	203.5	179.4	157.0	فوب الخليج الأمريكي
	205.0	223.9	210.2	210.5	186.5	160.0	فوب شمال أفريقيا
اليوريا	204.5	196.2	131.5	104.2	90.6	113.5	فوب الخليج الأمريكي
	181.5	183.0	125.9	101.0	81.0	122.0	فوب شرق أوروبا
صخر الفوسفات	34.0	36.8	40.0	43.0	43.0	45.0	فوب كازابلانكا
حامض الفوسفوريك	290.0	318.0	336.0	340.6	321.0	267.0	فوب الخليج الأمريكي
الكبريت	39.8	33.9	34.3	30.2	31.9	38.0	فوب كاليفورنيا
	55.0	37.0	35.0	25.5	34.5	37.5	فوب فانكوفر/ كندا

المصدر : الإتحاد العربي للأسمدة , التقرير الإحصائي , 2000 .

ملحق (11/4) : الطاقات القائمة وإنتاج واستهلاك وتجارة الإسمنت والكلنكر في الدول العربية

2000

ألف طن / سنة

الدولة	الطاقة التصميكية		الإنتاج الفعلي		الاستهلاك (من الاسمنت والكلنكر)	التجارة	
	الاسمنت	الكلنكر	الاسمنت	الكلنكر		الصادرات	الواردات
مجموع الدول العربية	128,858	110,031	97,787	86,738	96,080	4,283	10,549
الأردن	4,953	4,296	2,778	2,506	2,238	578	...
الإمارات	11,100	6,300	6,900	4,900	7,000	700	1,000
البحرين	346	...	180	...	500	...	320
تونس	5,293	4,700	5,395	4,641	4,048	...	...
الجزائر	11,500	10,400	8,406	7,055	9,071	...	740
جيبوتي	...	...	...	...	70	...	70
السعودية	22,733	19,946	20,700	19,700	15,300	1,775	...
السودان	412	405	158	171	1,700	...	1,200
سورية	4,979	4,544	4,252	4,434	4,200	...	...
الصومال	100	90	...	...	100	...	100
العراق	14,029	13,472	4,250	3,286	4,250	...	...
عمان	2,048	1,950	1,736	1,915	1,010	784	...
فلسطين	...	...	...	...	1,900	...	1,900
قطر	1,190	915	1,197	950	1,197	...	200
الكويت	2,145	...	2,240	...	2,240	...	2,120
لبنان	4,900	4,000	2,600	3,200	2,700	50	...
ليبيا	6,300	6,160	3,226	3,256	3,216	5	...
مصر	25,900	24,600	24,143	22,936	26,334	67	2,345
المغرب	9,260	7,123	8,100	6,500	7,480	324	...
موريتانيا	400	...	120	...	120	...	120
اليمن	1,270	1,130	1,406	1,288	1,406	...	434

المصدر: - الإتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء ، سبتمبر 2001.

ملحق (12/4) : صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر

القيمة المضافة (مليون دولار)		الأجور (مليون دولار)		العمالة		عدد المنشآت		
2000	1992	2000	1992	2000	1992	2000	1992	
64.9	37.6	32.1	14.0	6,941	4,320	319	310	الأردن
316.1	68.1	...	...	10,460	3,200	144	48	الإمارات
...	37.0	...	11.0	...	1,673	...	19	البحرين
91.2	87.1	38.7	39.6	9,923	7,968	388	313	تونس
(2)23.2	...	(2)15.9	...	(2)3783	(1)11012	(2)49	(1)123	الجزائر *
...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
(3)480.1	190.1	...	...	16,749	9,701	185	145	السعودية **
...	...	...	...	...	...	...	...	السودان
20.8	9.5	4.6	4.1	4,757	3,042	...	848	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	...	7,019	7,137	28	34	العراق
35.3	13.3	14.1	4.6	2,322	947	47	28	عمان ***
29.0	7.8	12.2	1.2	2,647	343	251	61	فلسطين
80.2	37.6	25.3	13.5	3,037	1,733	23	26	قطر
32.6	54.6	58.7	37.5	5,164	4,047	80	67	الكويت
(3)143.8	(4)79.1	(3)34.0	(4)23.7	(3)5890	(4)6733	(3)945	(4)621	لبنان
...	...	(1)1.5	6.2	(1)270	672	(1)1	1	ليبيا ****
275.6	209.8	144.6	75.0	40,000	40,000	331	261	مصر *****
215.7	137.0	82.8	65.6	16,705	13,658	475	398	المغرب
0.3	2.2	...	...	155	54	5	5	موريتانيا
17.5	...	3.0	9.0	2,397	1,634	95	76	اليمن

* تتضمن أرقام القطاع العام فقط . ** تتضمن فقط المصانع المنتجة والمرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية وإستثمار رأس المال الأجنبي .
 *** تتضمن المنشآت التي يعمل بها عشرة مشغلين فأكثر ؛ **** تتضمن المنشآت الصناعية الكبيرة فقط . ***** لا تتضمن المنشآت الخاصة التي يعمل بها أقل من عشرة مشغلين .
 (1) 1995 (2) 2001 (3) 1998 (4) 1994
 المصدر : (1) مصادر وطنية . (2) نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية ، (1992 - 2000) و (1990 - 1998) ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، والإسكوا .

ملحق (13/4) : الإنتاج الفعلي من المنتجات الوسيطة والنهائية من الحديد والصلب حسب المنتجات
(1990 - 2000)

(ألف طن / سنة)

المنتج	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإجمالي	20,649	24,277	25,238	31,522	33,435	34,859	34,084	33,943	37,810	39,966	39,447
الصلب الخام	5,358	6,789	6,844	7,786	7,832	7,885	7,808	7,378	7,893	8,452	8,441
مدرّقة طويلة	5,078	5,162	5,465	6,203	6,636	6,740	6,785	7,263	7,477	8,109	7,478
مسطحة	929	993	1,070	1,182	1,195	1,384	1,123	1,391	1,818	1,749	2,418
الأنابيب	319	375	314	325	393	331	376	418	283	890	523
العروق	4,373	4,870	4,950	5,752	5,824	5,916	6,061	5,903	6,204	6,548	6,574
البلاطات	1,100	1,194	1,339	1,477	1,490	1,572	1,356	1,209	1,473	1,935	2,367
الكتل	168	207	278	208	204	170	141	110	72	33	51
الأسلاك	...	460	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مقاطع خفيفة	...	50	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مقاطع ثقيلة	...	...	...	...	...	...	...	...	11	...	...
حديد زهر	416	1,038	1,077	2,356	2,413	2,257	2,122	1,889	2,371	2,278	2,053
حديد إسفنجي	2,863	3,094	3,901	4,369	4,338	4,534	4,654	4,776	6,357	6,425	5,963
حديد تسليح	...	...	...	...	...	601	601	595	597	647	...
لفات سلك	...	...	...	...	...	601	...	...	...	...	...
مكورات الحديد	...	...	...	1,864	3,110	2,868	3,057	3,011	3,000	2,650	3,580
صلب كهربائي	45	45	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مسبوكات الزهر	...	...	...	...	...	...	...	...	254	249	...

المصدر : صناعة الحديد والصلب في الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، والاتحاد العربي للحديد والصلب ، قاعدة المعلومات ، أبريل 2002 .

تابع : ملحق (13/4) : الإنتاج الفعلي من المنتجات الوسيطة والنهائية من الحديد والصلب حسب الدول العربية
(1990 - 2000)

(ألف طن / سنة)

الدولة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي الدول العربية	20,649	24,277	25,238	31,522	33,435	34,859	34,084	33,943	37,810	39,966	39,447
الأردن	30	340	30	30	60	60	60	60	60	60	30
الإمارات	45	115	...	...	105	105	135	135	135	135	135
البحرين	...	...	...	1,864	3,110	2,868	3,057	3,011	3,000	2,650	3,580
تونس	735	819	710	733	746	738	733	847	1,028	1,222	963
الجزائر	1,759	3,059	3,156	3,370	3,294	3,434	2,871	1,847	2,790	4,016	3,291
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	6,280	6,197	0	8,819	9,391	9,605	10,405	9,974	9,375	10,460	11,512
السودان	...	...	0	...	...	...	...	...	...	...	...
سورية	225	238	256	233	240	240	214	215	215	207	194
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	...	200	...	...	...	...	...	...	...	...	...
عمان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
فلسطين	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
قطر	2,210	2,267	2,347	2,403	2,346	3,645	3,077	2,978	3,183	3,228	2,819
الكويت	3	...	1	2	2	2	2	2	4	4	2
لبنان	...	...	...	...	90	90	120	120	120	120	120
ليبيا	2,003	2,820	3,208	3,684	3,586	3,573	3,600	3,621	4,493	4,972	3,467
مصر	6,954	7,784	8,046	9,960	10,093	10,005	9,303	10,499	12,712	12,244	12,703
المغرب	385	421	392	398	435	460	503	600	662	616	598
موريتانيا	20	17	23	26	27	34	34	34	34	32	32
اليمن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...

المصدر : صناعة الحديد والصلب في الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، والاتحاد العربي للحديد والصلب ، قاعدة المعلومات ، أبريل 2002 .

ملحق (14/4) : صناعة المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية

السنة	عدد المنشآت	العمالة	الأجور (مليون دولار)	القيمة المضافة (مليون دولار)
الأردن	2,411	12,206	25.4	66.9
الإمارات	218	31,909	...	937.5
البحرين	1,231	7,486	17.9	49.7
تونس	3,080	135,809	555.2	1,123.5
الجزائر *	129	25,073	71.6	71.6
جيبوتي	...	...	...	...
السعودية **	148	19,629	...	165.8
السودان	...	...	...	...
سورية	...	102,056	109.4	389.9
الصومال	...	...	...	...
العراق	84	24,309	...	...
عمان ***	29	5,664	13.4	51.4
فلسطين	3,785	32,814	86.3	174.4
قطر	1,236	11,271	28.3	209.3
الكويت	2,221	14,037	52.2	107.6
لبنان	4,357	13,070	80.4	177.7
ليبييا ****	5	7,635	43.6	...
مصر *****	2,103	356,000	626.7	1,091.3
المغرب	1,766	219,069	566.2	966.9
موريتانيا	1	34	...	0.1
اليمن	4,079	13,599	5.0	16.6

* تتضمن أرقام القطاع العام فقط .
 ** تتضمن فقط المصانع المنتجة والمرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية وإستثمار رأس المال الأجنبي , والقيمة المضافة لعام 1998 .
 *** تتضمن المنشآت التي يعمل بها عشرة مشغلين فأكثر فقط .
 **** تتضمن المنشآت الصناعية الكبيرة فقط .
 ***** لا تتضمن المنشآت الخاصة التي يعمل بها أقل من عشرة مشغلين .
 المصدر : (1) مصادر وطنية .
 (2) نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية ، (1992 - 2000) و (1990 - 1998) ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، والإسكوا .

ملحق (15/4) : صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات

السنة	عدد المنشآت	العمالة	الأجور (مليون دولار)	القيمة المضافة (مليون دولار)
الأردن	2,299	20,756	56.8	166.0
الإمارات	199	19,602	...	612.1
البحرين	313	3,499	20.7	46.0
تونس	2,414	33,392	189.7	540.6
الجزائر*	88	29,429	150.8	253.3
جيبوتي	...	...	...	...
السعودية**	513	45,014	...	1,341.5
السودان	...	...	...	...
سورية	...	80,040	71.4	455.9
الصومال	...	...	...	...
العراق	199	16,692	...	...
عمان***	152	6,751	40.1	143.5
فلسطين	1,491	9,888	20.0	94.4
قطر	247	2,820	12.1	49.2
الكويت	317	13,309	84.7	172.8
لبنان	4,480	18,342	116.8	432.8
ليبيا****	9	9,035	30.1	...
مصر*****	4,469	213,000	430.0	1,424.3
المغرب	1,717	102,328	380.0	1,194.0
موريتانيا	22	1,053	...	4.2
اليمن	15,817	37,355	22.8	137.9

ملاحظة : تتضمن البيانات التبغ في كل من الإمارات , الجزائر , السعودية , سورية , فلسطين , الكويت , وموريتانيا .
* تتضمن أرقام القطاع العام فقط . ** تتضمن فقط المصانع المنتجة والمرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية وإستثمار رأس المال الأجنبي , والقيمة المضافة لعام 1998 .
*** تتضمن المنشآت التي يعمل بها عشرة مشغلين فأكثر فقط . **** تتضمن المنشآت الصناعية الك
***** لا تتضمن المنشآت الخاصة التي يعمل بها أقل من عشرة مشغلين .
المصدر : (1) مصادر وطنية .
(2) نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية , (1992 - 2000) و(1990 - 1998) , المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين , والإسكوا .

**ملحق (16/4) : إنتاج بعض الدول العربية من بعض السلع الغذائية المصنعة
1992 و 1996 و 2000**

(ألف طن)

الدولة	السنة	الأجبان	زيت الزيتون	الزيوت النباتية	الدقيق	الخضروات	السكر
الأردن	1992	4	14	17	...	...	...
	1996	4	21	29	...	...	...
	2000	2	18	23	...	...	...
تونس	1992	6	120	136	613	...	(خام) 27
	1996	6	310	333	680	...	(خام) 30
	2000	6	200	224	746	...	(خام) 19
الجزائر	1992	...	...	...	2540	...	192
	1996	...	...	...	2453	...	200
	2000	...	...	...	3351	...	38
السعودية	1992	...	...	11	...	...	...
	1996	...	...	11	...	...	...
	2000	...	...	9	...	...	...
السودان	1992	100	...	82	530	...	(خام) 470
	1996	114	...	179	265	...	(خام) 500
	2000	150	...	235	344	...	(خام) 558
سوريا	1992	...	...	...	1251	...	178
	1996	...	...	...	1492	...	181
	2000	...	...	...	1725	...	102
العراق	1992	14	...	22	...	...	(خام) 6
	1996	28	...	25	...	...	(خام) 6
	2000	31	...	15	...	...	(خام) 2
عمان	1992	379	...	...	...	...	...
	1996	410	...	...	...	...	...
	2000	429	...	...	...	...	...
قطر	1992	...	...	...	33	...	...
	1996	...	...	...	39	...	...
	2000	...	...	...	47	...	...
الكويت	1992	...	...	...	105	...	...
	1996	...	...	...	141	...	...
	2000	...	...	...	167	...	...
لبنان	1992	...	8	16	...	...	(خام) 27
	1996	...	7	14	...	...	(خام) 31
	2000	...	6	20	...	...	(خام) 40
ليبيا	1992	...	9	10	...	...	...
	1996	...	6	7	...	...	...
	2000	...	9	10	...	...	...
مصر	1992	276	...	103	...	10	419
	1996	371	...	112	...	17	745
	2000	464	...	110	...	16	882
المغرب	1992	...	75	144	1674	...	(خام) 499
	1996	...	80	166	2350	...	(خام) 400
	2000	...	40	132	3563	...	(خام) 510
موريتانيا	1992	2	...	...	...	...	...
	1996	2	...	...	...	...	...
	2000	2	...	...	...	...	...
اليمن	1992	9	...	7	247	32	...
	1996	10	...	6	251	38	...
	2000	11	...	9	338	46	...

المصدر : - نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية ، 1992 - 2000 ، العدد الخامس ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين و الإسكوا ، ديسمبر 2001 .